کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۱۷۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب ..... زبدة الاصول

مؤلف ..... شیخ بهایی

مترجم .....

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۰۸۴۲۶

شمارهٔ قفسه ۱۷۲۶۱

DF-31
سی و یک
۱

١٧٢٩١
C.٨٤٢٢

فروشنده: آقای ناصری	جلسه:	تاریخ: ۱۳۶۱/۶	شماره:
نام کتاب:			
مؤلف / مترجم: زبدة الاصول تألیف بهبهانی			
کاتب / شارح:			
تاریخ کتابت:	نوع خط: فارسی - عربی	نوع جلد:	نوع کاغذ:

ترتیبات و مشخصات:

ملاحظات: ۳۰ هزار تومان

۱۷۲۶۱
۲۰۸۴۲۶

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ابو اصول مبتنى عليه الخطاب في اولى قول فصل منتهى اليه اولوا الالباب

حمد من تنزه عن وصمة التحديد والقياس وتقدس عن ادراك العقول

والقياس والصلوة على افضل من ارسله للتبليغ الاوامر و

النواهي واشرف من عرفه اسرار الحقائق كما هي وآله الذين من انوارهم

نقبس

المنطق والكلام والعربية والاحكام ومرتبة بعد الثمرة الاولى و

موضوعه دلائل الفقه من حيث الاستنباط وثمرة الفوز بالسعادة

الدينية والترقي عن حضيض التقليد اذا استعلى فيما وضع لاجله

ووجوب كفائي والقائل بالعينية شاذ ولزوم الحرج ظاهر واستدل

العلامة طاب ثراه بوقف الاجتهاد الواجب كفاية عليه ويقدح فيه

كبراه المعارف الخمس اللهم الا ان يقصره على الاوسط وحصوله الخلو

الباقي **فصل** الدليل عندنا ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب

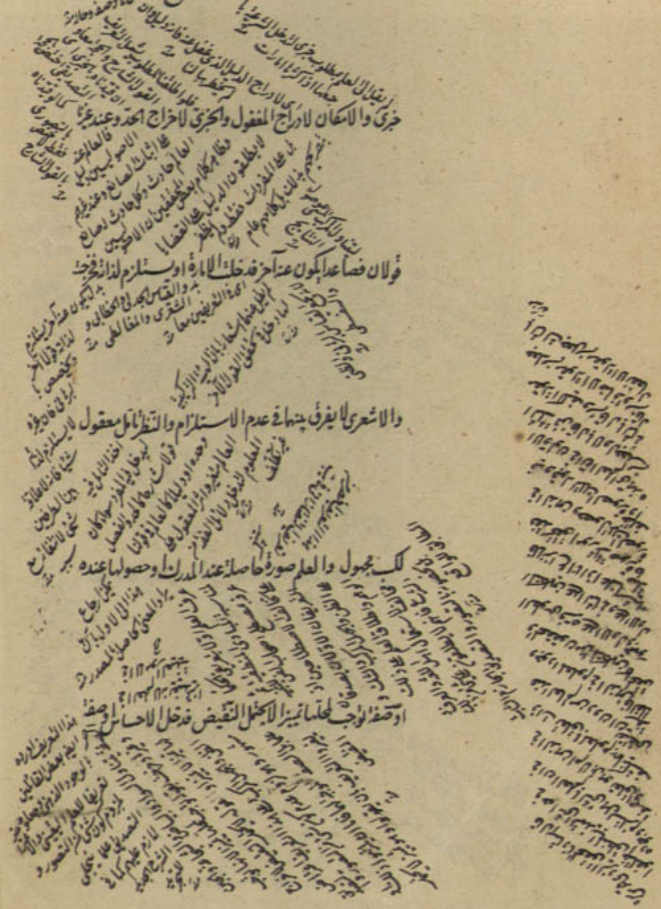

يخيل بها امر معنوي لمن قامت به فخرج به معلومية مما علم به وعلى كل

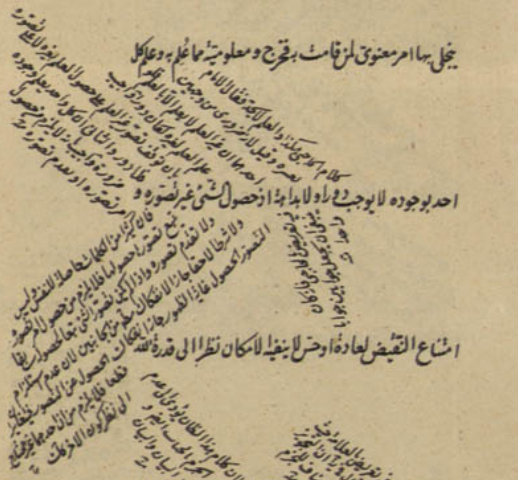

احد بوجوده لا يوجب وجوده ابدا اذ حصول الشيء غير تصوره و

امتناع النقيض لعادة او حتم لا يتغيره للامكان نظرا الى قدرة الله

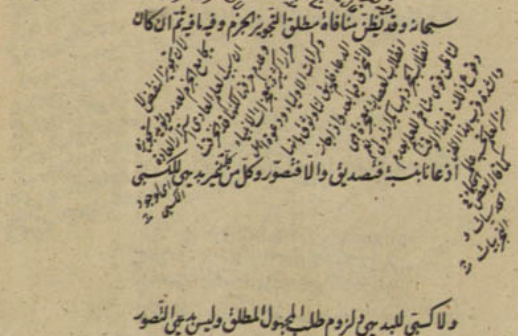

سبحانه وقد يطلق مناقضا مطلق التجويز لجزم وفيه فتم ان كان

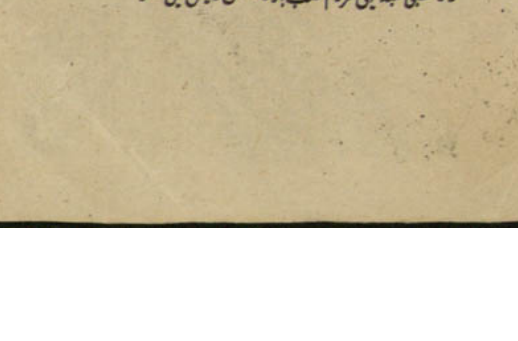

اذ عانب فتصديق والا فتصور وكل من تغير بدي للكسبي

ولا كسبي للبديهي لزوم طلب المجهول المطلق وليس بدي التصور

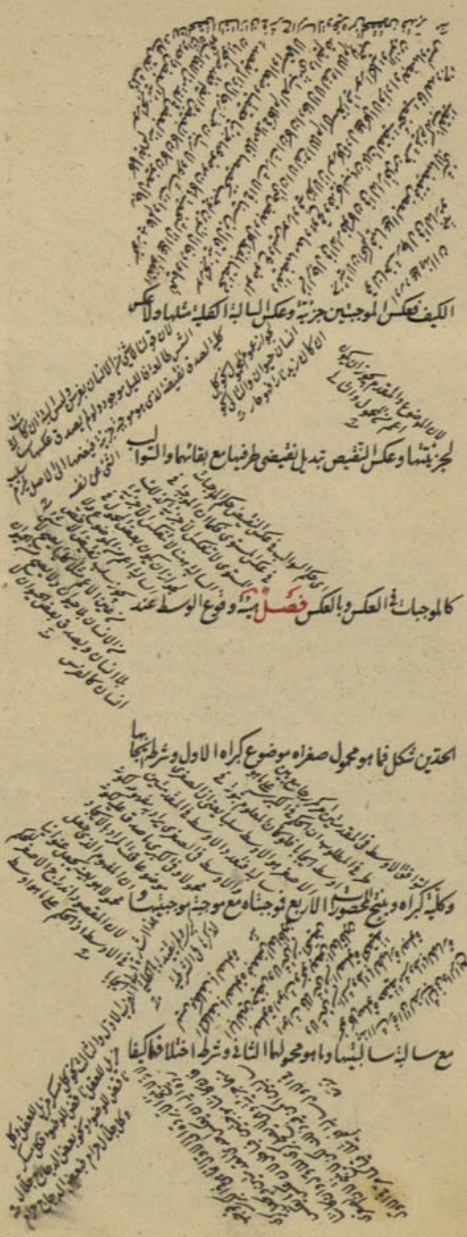

فصل الاستثنائي المتصل فيلزم استثناء مقدرنا اياه اكثر

بان ونقيضه نقيضه واكثر بلو وانا منفصل ويلزم الثاني في المانعة

وفي فان اثبات كل نقيض الاخر ومن نقيضه عنه او اثباتا فالاول

اونفيا فالاخران وفي الاستثنائي والطلاق في

في المبادي اللغوية اللفظ لفظ وضع لمعنى وطرفيا لواحد

ولا يؤخذ فاما والدوران منقلب والوضع لنقيضين بربع المتا

وكذا كراه ولا يخلو الاب اما ان يكون كتابا وكلية ومختلفتاه جزئية وهو

موضوعها ان شرط الايجاب صغراه وكلية احدهما ولا يخلو الاخرى

فوجباه مع موجبة كلية والعكس موجبة وموجبة كلية وعكس الاول

الاول والثالث كموكل مكسر مزيل للعقل وكل خاثر فبعض المزيل

للعقل فبعض الموضوع وكموبعض حمال اثقال وكل حمال اثقال فبعض

وقولنا والعكس كل موجبة كلية الصغرى موجبة جزئية كبرى

اي موجبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى فقد مر اسبق ذكره ولا تكرار فقوله والعكس

الرابع وشرط ايجابها مع كلية صغراه او اختلافهما مع كلية احدهما الى الغرب

وفي سوى الاول الرابع فوجبة الكلية معا موجبتا وسالبتا ولسالبة

الكلية مع او لبيات لكلية او جزئية كجزئية مع خلافها كلية

الاستثنا

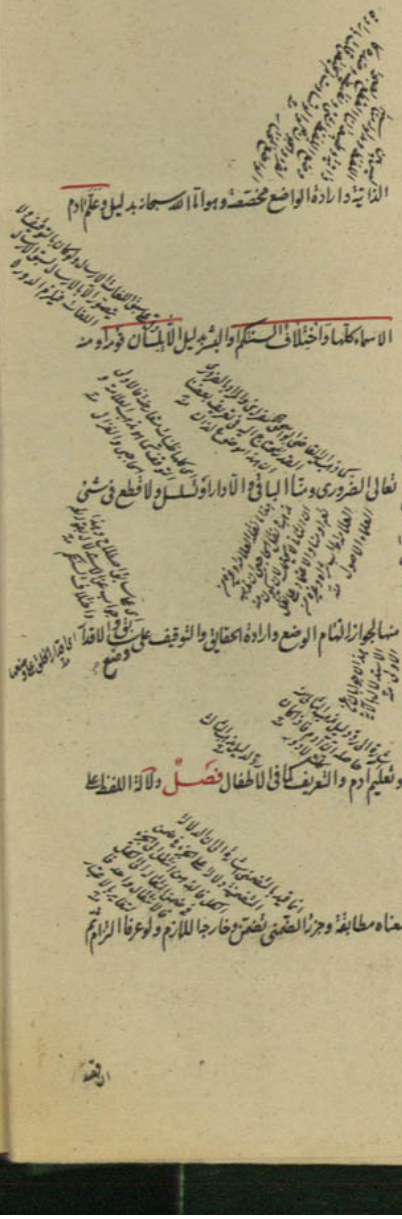

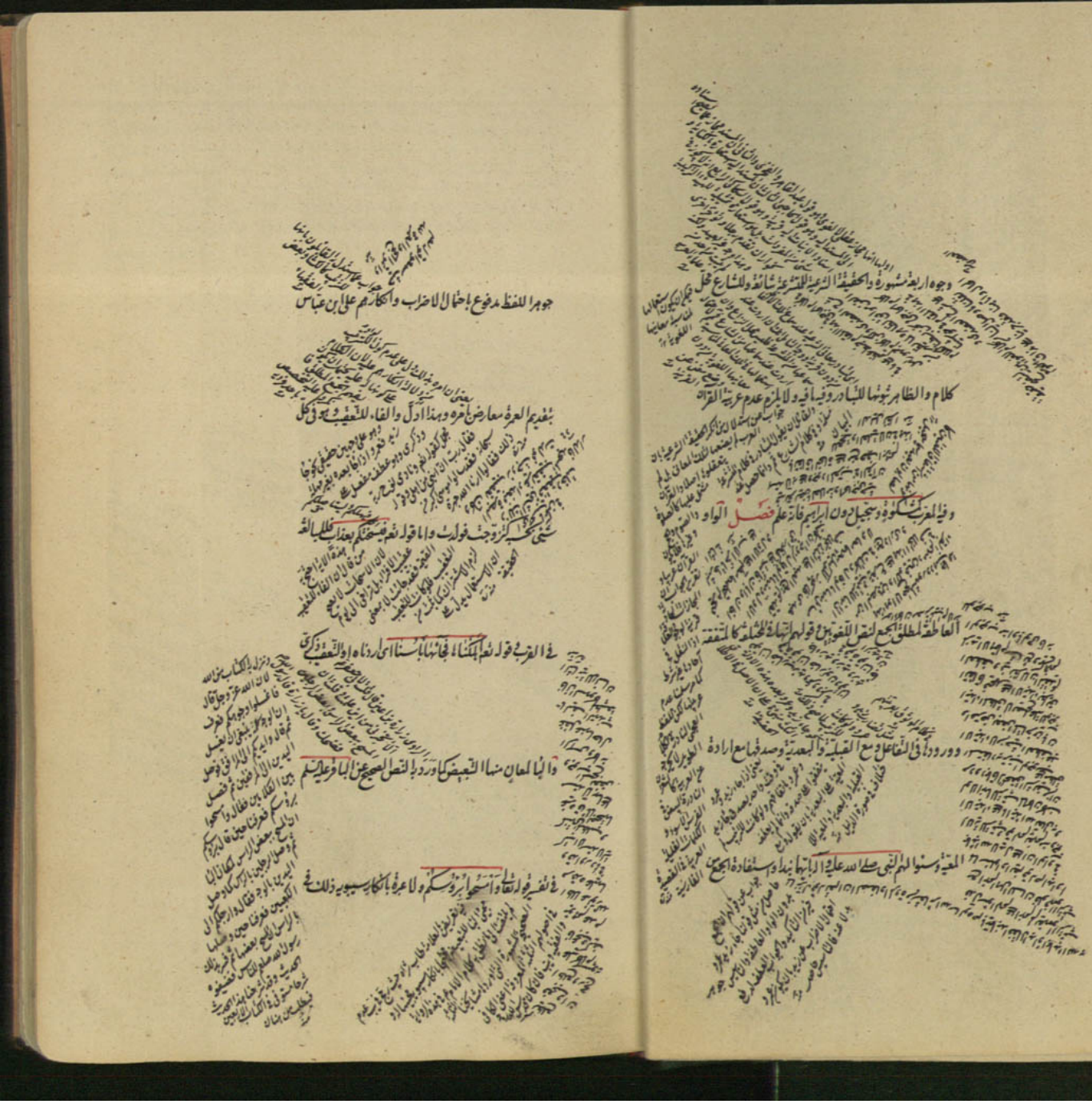

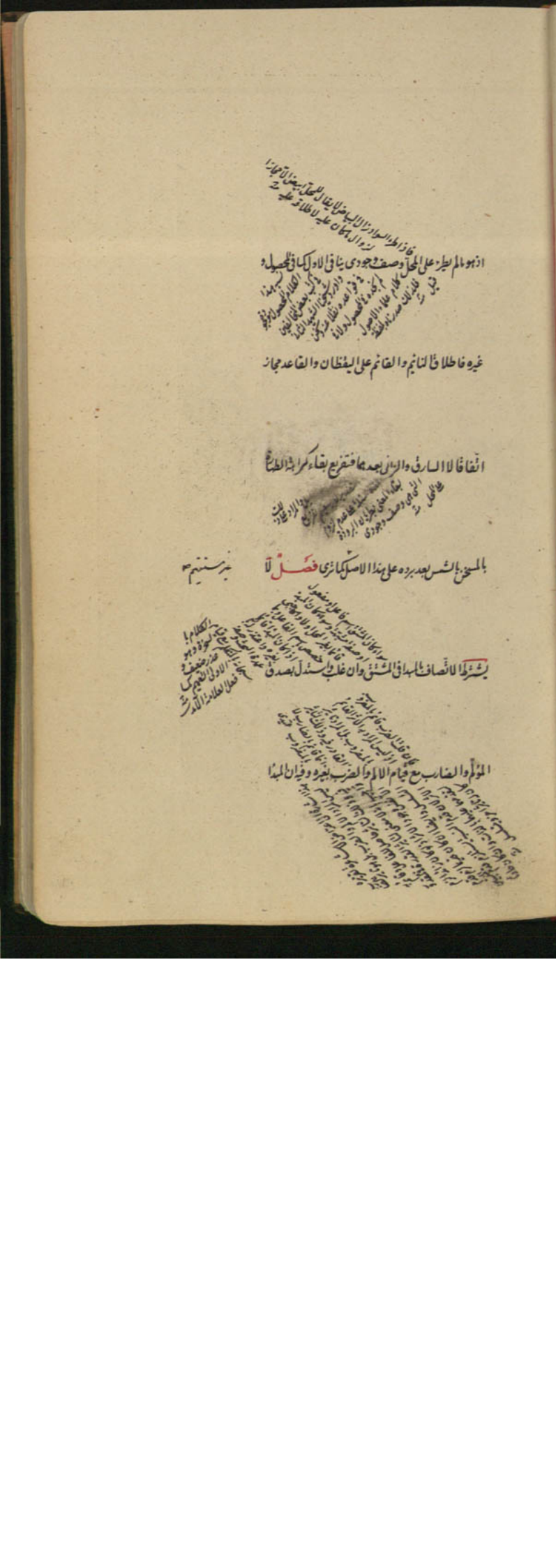

هو الاثر لا الاثر ويكفي الاستدلال بصدق العالم والقادر والحي

عليه سبحانه والعينية ثابتة ولا قيام للخلق به سبحانه وتعالى

الاستقراء ويلزمهم منع اطلاق الموجود والصوت على الشيء الواجب

على الصلوة مثلا لعينية الوجود بزعمهم وقيام الصوت بالهواء و

جعلهم الوجوب من الكلام النفسي احق ان للبحث مجالا ودعواهم

الاستقراء المبحث الثالث في المبادي الاحكام الحكم

الشرعي طلب الشارع من المكلف الفعل او تركه مع استحقاق الذم

بمخالفته وبدونه او تخييره بينهما لوصف المقتضي لذلك فعلمت

الاحكام الخمسة محدودة والوضعي ليس بحكم بل مستلزم له ولا مانع

من طلب الترك واثر القدرة الاستمرار عليه والطلب في الترغيبي

راجع الى الولي ومكروه العبادة من المندوب لامنه ارجحانه او منه با

رجاعها الى وصف خارج ونسبته بمجاز وانه بل القسمة بالنفس

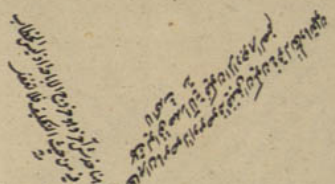

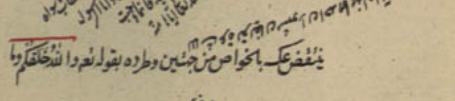

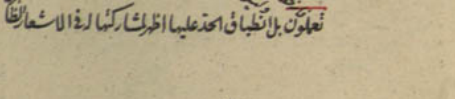

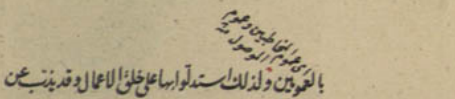

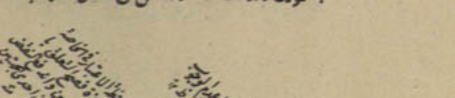

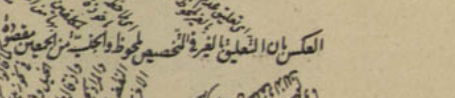

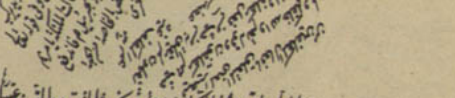

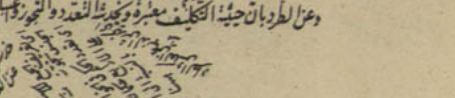

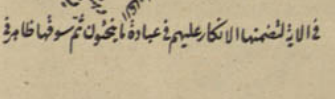

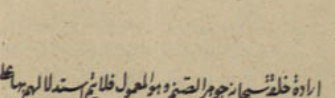

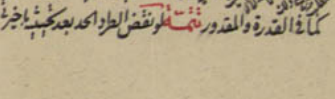

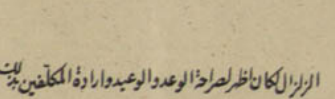

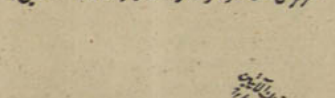

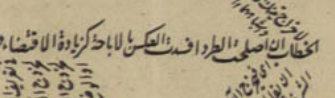

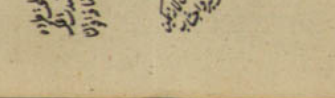

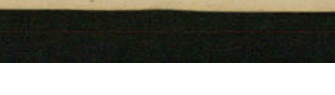

التعذيب قبل البعثة للعفو وانتفاء القبح لصارف لا ينفي القدرة عليه

مسئلتان الاولى وجوب شكر المنعم عقلي لامن العقاب او زوال النعمة

بتركه وهو الفائدة واستحقاق المدح او الزيادة او هو لنفسه وقطع بعدم

العقاب على شكر النعمة بل على كفرانها والقياس على اللقمة باطل لحقارتها

بالنسبة اليها معا فتطرق الاستهزاء انما يستجاد فيه وان حقرت

عنده تعالى لكنها عظيمة عندنا فترك شكرها كفران فبطل كلام الحاجبي

الثانية الاشياء الغير الضرورية مما لا يدرك العقل قبحها كشم الورد

قبل الشرع غير محرمة عقلا اذ هي منافع بلا مفسدة والاذن في التصرف

معلوم عقلا كالاستظلال بجدار الغير وللعلم باستحقاق من قتم

من النفس على اقل ما يحصل به الحيوة ذما **فصل** الواجب المستحق

تاركه لا الى بدل ذما ولا نقض بالجزئي للاربع في الاربع لاعتبار

الاولين اذا تركنا وقس عليه الزايد على ادنى الثلث في المسح والتسبيح

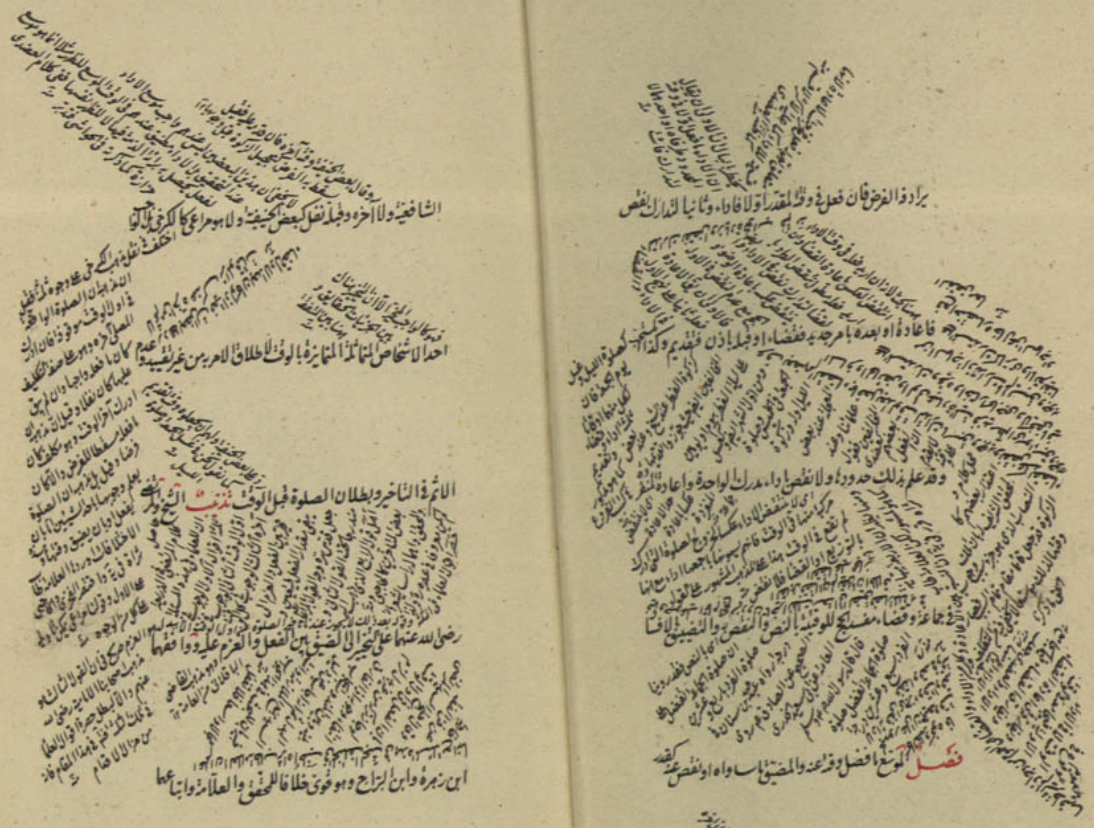

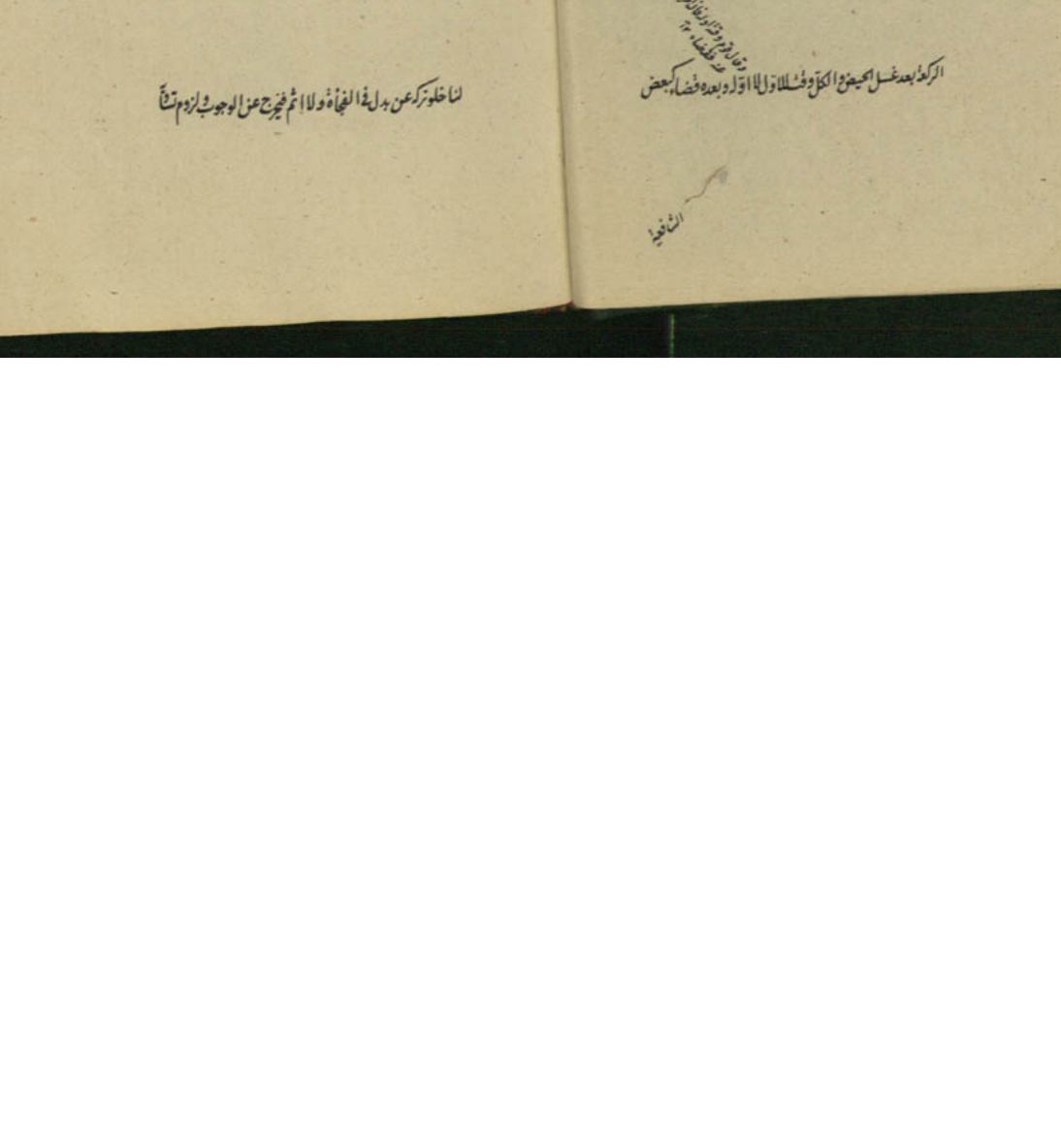

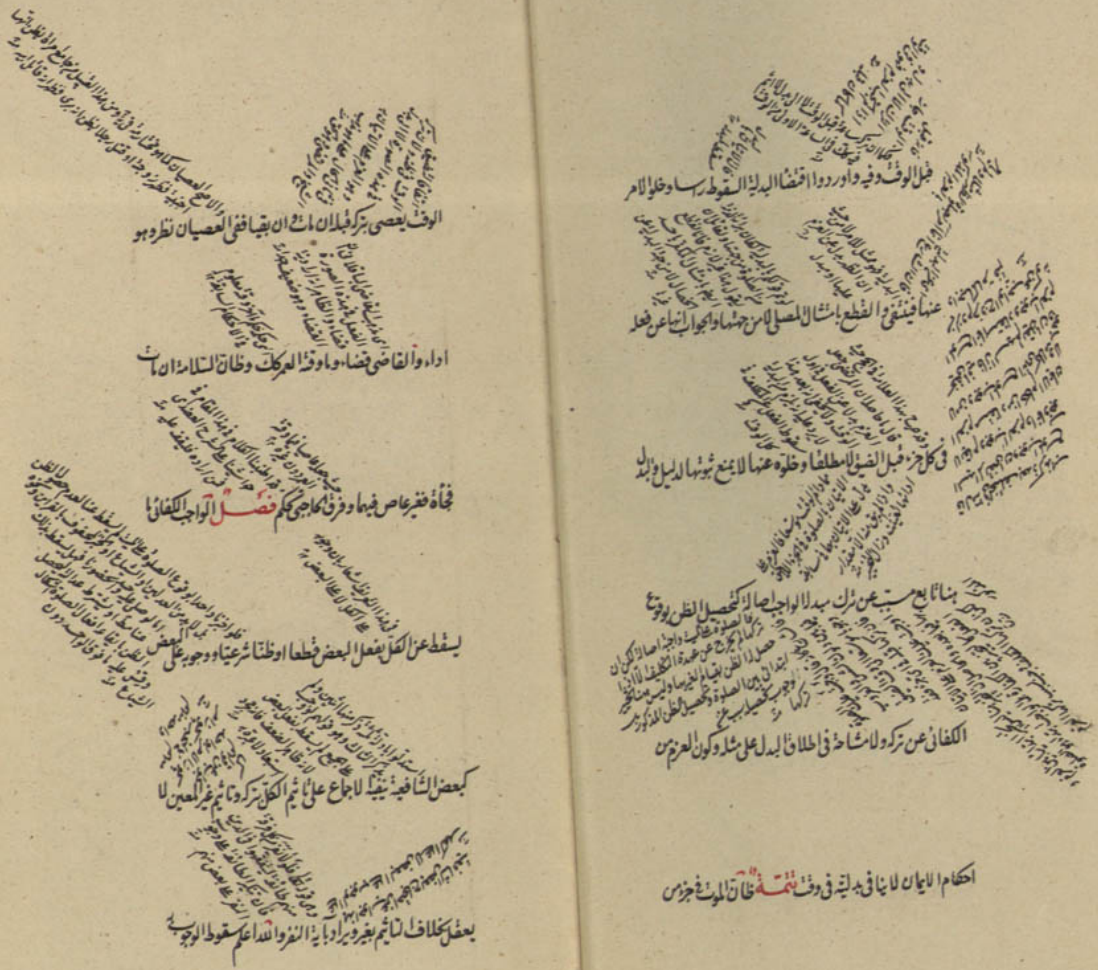

عن الكل فصل الواجب المخير ما عين للشارع بدلا من غير تعيين

فرع التعيين احتراق المتبع بالثاني صوم المسافر والمتمتع والكفارة

والاخير الوضوء ونحوه وجوب الكل سقوطا البعض او واحد معين

عند نفي التخيير المجمع عليه الحال ايقاع غير معين والواجب

الابدال الصادق على اتيانها او تحصيل الكل كالكفارة فما يأتي

مز جزيانه والاجماع على تأثيم الكل بترك الكفاني فارق مسئلتان

المندوب

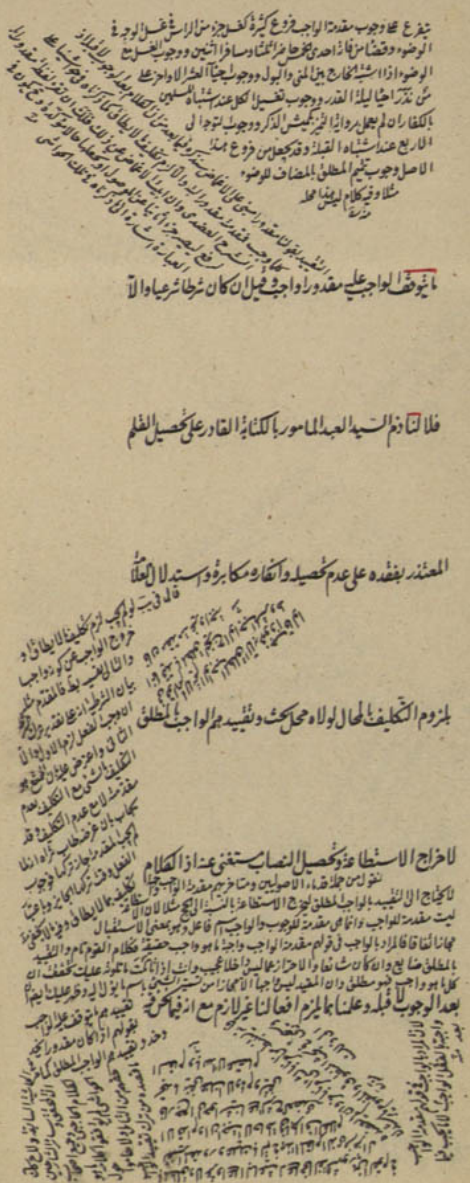

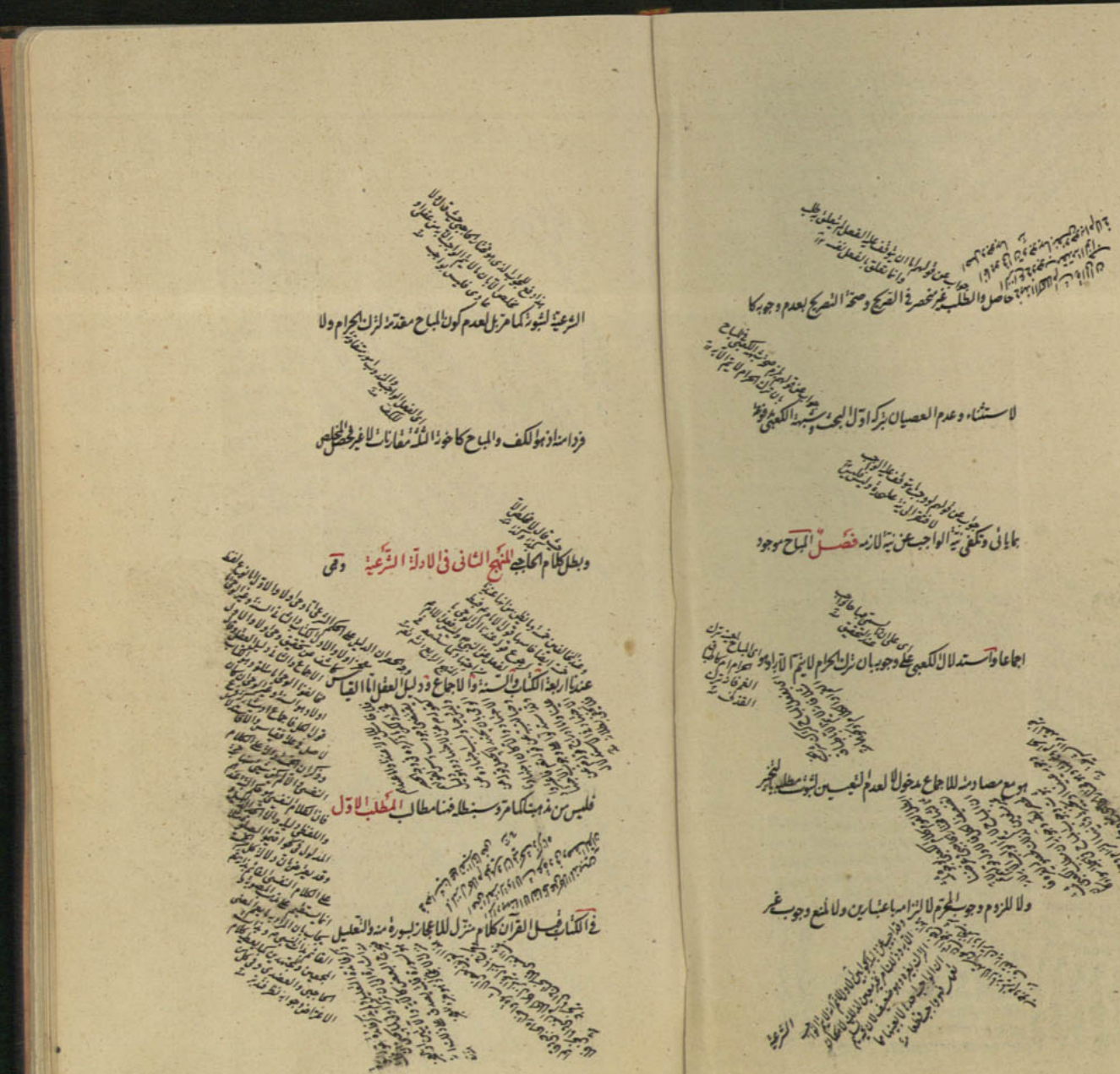

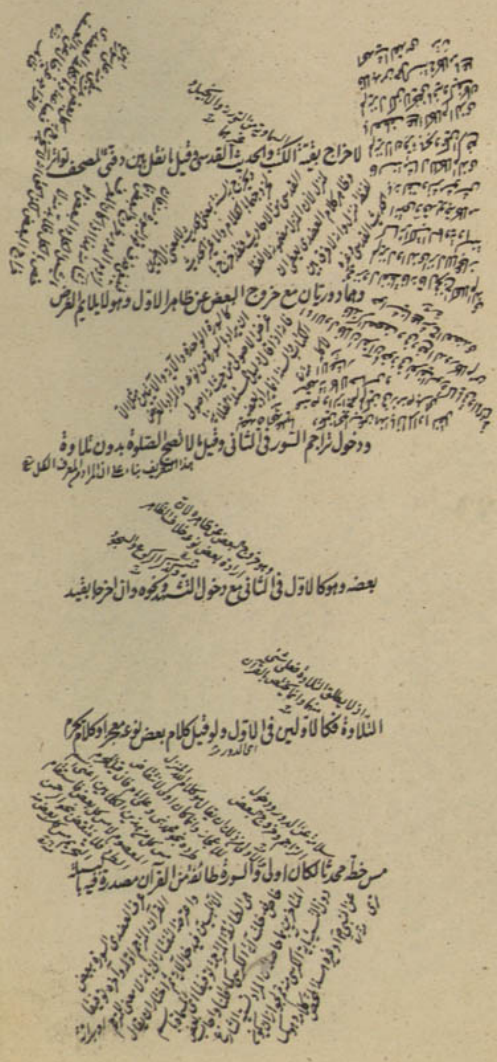

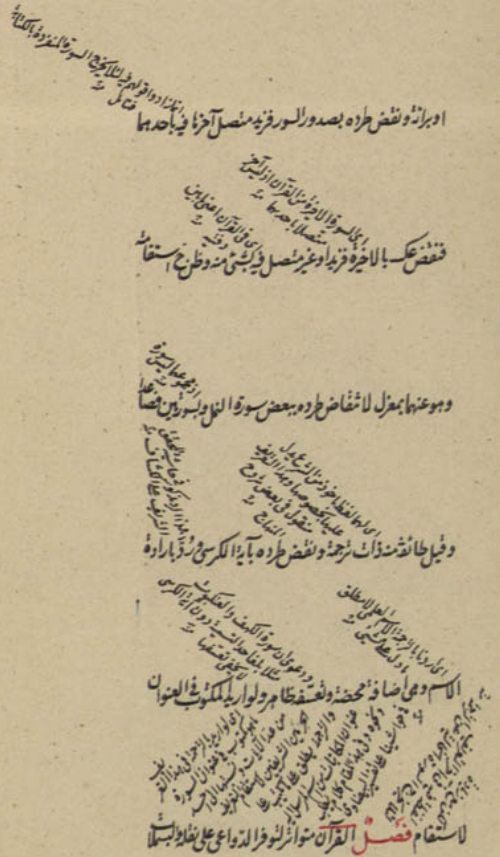

في محالها اجزاء منه لاجماعنا وانتفاء النصوص عن ائمتنا عليهم السلام

والمراد بالبين غير المتأمل والاتفاقي الكل على اثباتها بلمول حظه كويل و

فباني مع مسالة السلف في تجويده وسيع متواترة ان كانت جوهرة فلكة

والملك الالهاية كالمدد الالماظ ولا عمل بالشواذ وقيل وكاخبا

الآحاد ولا بحث للمجتهد عن غير احكامي الآيات وهي خمسمائة تقريبا والحمد لله

الكلام فيما في مشرق الشمسين المطلب الثاني في السنة وهي

قول

قول النبي صلى الله عليه وآله او فعله او تقريره غير قرآن ولا عادي

وما يحكى احاد احديث نبوي وقد يجيء مطلقه بكلام يحكي قول المعصوم

او فعله او تقريره وينقض طرده بعض عبارات الفقهاء كفعل الحدث

بالمعنى الآباخذ الجبيئة وعلى المسموع عن المعصوم غير محكي عن شاه و

الزام فروجه يقتضي عدم سماع احد منه حديثا اصلا الا احكاما عن

مثله فالاول هو قول المعصوم او حكايته قولا او فعلا او تقريره وما

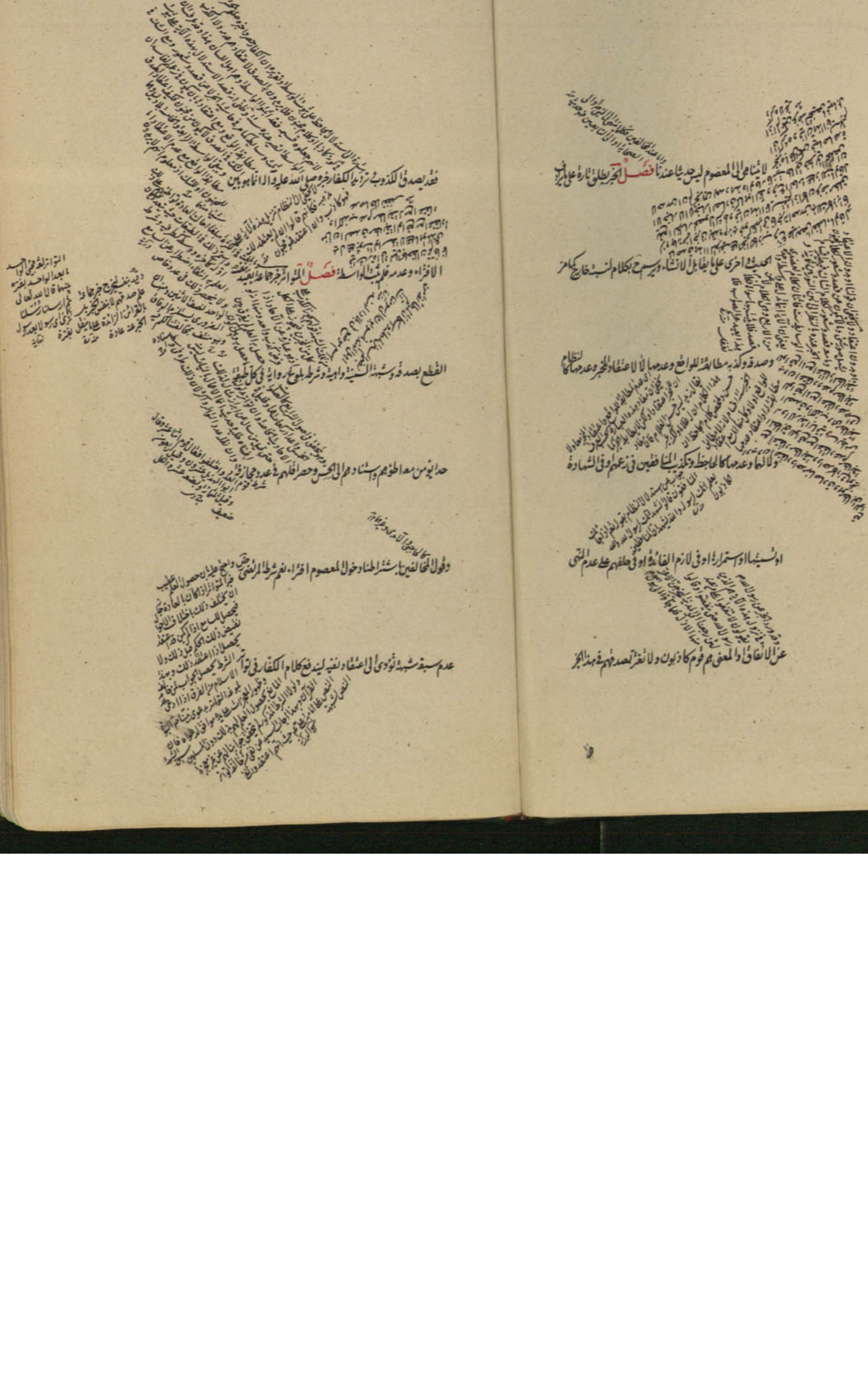

بعض معجزات النبي وكلام المخالفين في تواتر النص على الوصي صلوات الله

عليها ولم يتواتر آحاد ولا يفيد نقلا لاظنا وادعى القطع كثير وقد

يفيده ان حفظ القرآن والمنازع عباده فصل يجوز الفعل كخبر الواحد

عقلا اجماعا وخلف فيه قوم فقطع المرتضى وابن زهرة وابن البراج

وابن ادريس قاطعا كالكتاب قدماؤنا وقال المتأخرون وهو لظاهر الظواهر

قوله ان جاءكم فاسق فتبينوا والذين يكتمون وما شابه ودليل

عن اصحاب الائمة عليهم السلام ومن يليهم من شدة الاهتمام باخبار

الآحاد وتدوينها والاعتناء باثباتها نقلا وتصحيحا والبحث عن حال

رواتها ذما ومدحا وتعديلا وجرحا واذا لا للعمل والنهي عن اتباع

الظن انما هو الاصول لحكايته عن الكفار واصالة البراءة ضعيفة بقوله

ويجوز المعارض لا يمنع العمل قبل ظهوره والوقف بعد خبر ذي اليدين

لانفراده بنقله مع انه لنا لاعلينا ان صح فصل شرط للعمل كخبر الا

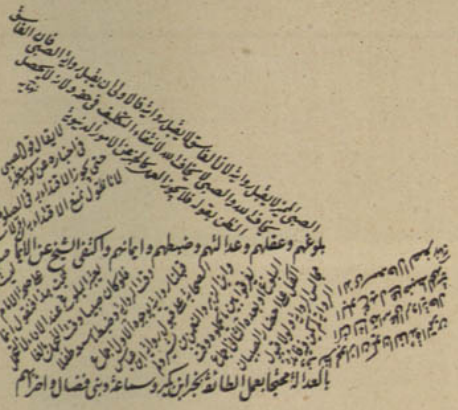

ولیس في آیة التثبت حجة علیه لمنع صدق الفاسق علی المخطئ في بعض الاصول

بعد بذل المجهود ونصر الاصحاب علی توثیقه ولجامع التوثیق التفویض

لارتفع الوثوق بعدالة اکثر الموثقین من اصحابنا واما ینقل عن بعض

المحققین من تفویض ابان بن عثمان مع توثیق الاصحاب له فلو ثبت لم

ینهض

ینهض حجة علی شیخ طائفة واما الضبط فزاد غلبة الذکر علی السهو

وقد ظهر اغناء العدالة عن شرط المتابعة عن نقل لم یضبط ورد

بعدم متابعة عن نقل سببها عن اذ غیر مضبوط او غیر ضابط فصل

تزکیة العدل الواحد الامامی کافیة في الروایة وفاقا للشیخ والعلامة

وسائر المتاخرین وخلافا للمحقق وابن زهرة والاحیاط ظاهر

علی الاصل ولدلالة آیة التثبت علی عموم قبول خبر الواحد الا ما خرج

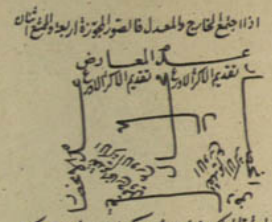

بدليل كالشهادة قالوا كل خبر شهادة فلا يكفي الواحد فيها مع الكثرة

غيره كالرواية ونقل الاجماع ونقل المترجم واخبار الطبيب بامر الصوم

والاجير بايقاع الحج الى غير ذلك فقد بسطنا الكلام فيه في شرحنا

الشيخين واذا تعارض الجارح والمعدل ولم نعلم تقدم احدهما رجح الجارح

ومع الكثرة الاورع والقول بالاطلاق فصل حال السند

المأمونون محمودون بالتوثيق الحديث صحيح وبدونه كلا او بعضا مع

توثيق الباقين فحسن او غيرها مشتهر بكتب مع توثيق الكل فوثيق فيه

الثلثة في القوة وسوها او سوى الاولين ضعيف اتحاد المحل

هذا الزمان بسنة السماع من الشيخ والقراءة عليه والسماع بقراءة الغير

والاجازة والمناولة والكتابة واولها اولى واوسع ثم الى فوقها و

البواقي دنا ة والكل مرتبة وقد يزاد سابع وهو الوجادة ولا تعمل

بالمرسل الا مع ظن عدم ارساله عن غير الثقة كابن ابي عمير ولا يقدح

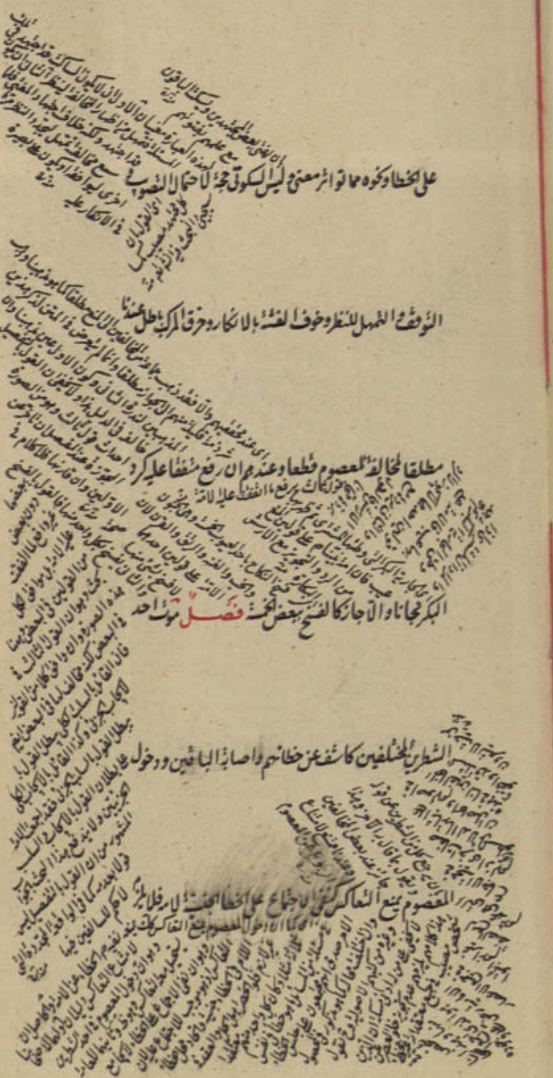

اتحاد محله وبهذا يمكن الاحتجاج على عدم خلو العصر عن معصوم كل

البيت عليهم السلام حجة الآية التطهير ونزولها في شانهم حاشا ع وداع

روى الثعلبي وغيره عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

ترك هذه الآية في خمسة في وفي علي وحسن وحسين وفاطمة انما يريد الله

ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ولام الرجس للجنس وقيل

الميثة لكل من جرى بها من الخطا وغيره وبهذه الرواية وبهذا الاعتبار

في الآية واشار صلى الله عليه وآله اليهم بقوله هؤلاء اهل بيتي واخرا

لام سلمة رضي الله عنها عنهم خ وانت صدق على انهم هم المراد من اهل

البيت في الآية فلا عبرة بابهام سوق الكلام ان المراد بهم النساء وروى

البخاري ومسلم عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات

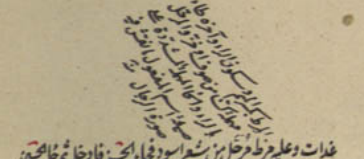

غدات وعليه مرط مرحل من شعر اسود فجاء الحسن فادخله ثم جاءت فاطمة فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال انما يريد الله

ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا (رواه احمد بن حنبل عن ام

سلمة ان النبي كان في بيتها فاتته فاطمة عليها السلام تزوره فيما جرى فاطمة

ادعى لي زوجك وابنيك فجاء علي وحسن وحسين فجللوا بكلون من

ثلاث بحيرة فانزل الله فيهم هذه الآية انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت

وليطهركم

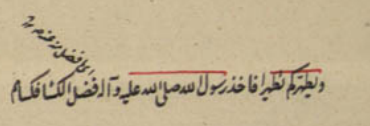

وليطهركم تطهيرا فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله الكساء فلما

ثم اخرج يده فالوى بها الى السماء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي وخاصتي

فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا قالت فادخلت راسي البيت وقلت

انا معكم يا رسول الله فقال انك الى خير انك الى خير فصل وحانيادي

بحجة اجماعهم عليهم السلم قول النبي صلى الله عليه وآله اني تارك فيكم

ما ان تمسكتم بهن لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى

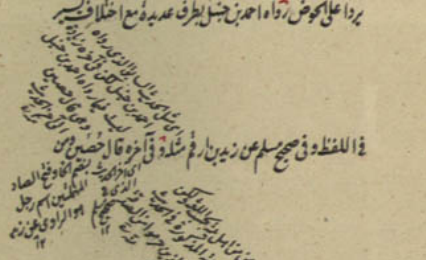

برد اعلى الحوض رواه احمد بن حنبل بطرق عديدة مع اختلاف يسير

في اللفظ وفي صحيح مسلم عن زيد بن ارقم مثله وفي آخره قال احصين في حديثه

اهل بيته يا زيد أليس نساؤه من اهل بيته ولكن اهل بيته من حرم الصدقة

بعده وتما يؤيد ذلك ايضا انهم عليهم السلم سبط الوحي للالهي وفيهم آ

مدينة العلم وهم اخص الخلق برصلى الله عليه وآله واقربهم اليه افضلهم .

لديكما نبني عنه آية المباهلة فهم عليهم السلم ابعد عن الخطا من سواهم

واحق

واحق بانقفاء اثرهم والاهتداء بهديهم ولقد خرجنا بهذا الطويل

عن شرط الاختصار ولكن الحق احق بالحماية والانتصار فصل

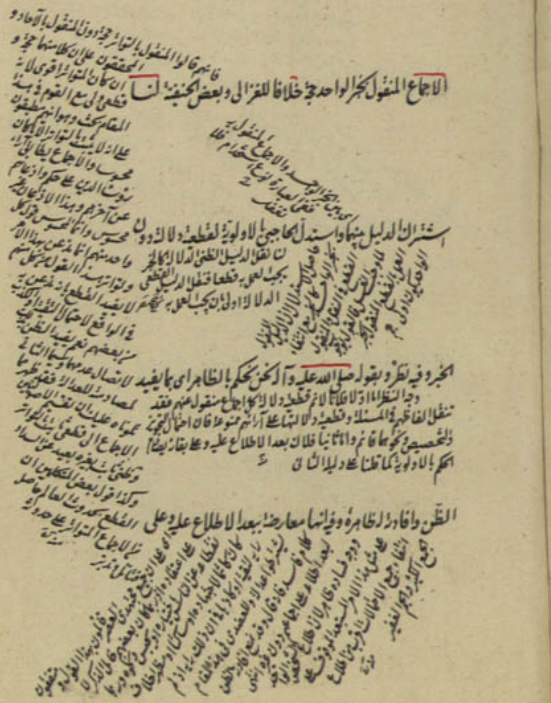

الاجماع المنقول كخبر الواحد حجة خلافا للمرتضى وبعض الحنفية لنا

بقاء قالوا الاثبات اصل ظاهر قلنا كثبوت السنة وهي اعظم الاصول

وقد تجوز في نسبة المشهور اجماعا وربما اخبر به وقرائن الشهرة الدرك

المطلب الرابع في الاستصحاب اثبات الحكم في الزمن الثاني

تعويلا على ثبوته في الاكول والاظهرية تجوزا فاقا لاكثر اصحابنا وخلافا

للرئيس رض واغلب الحنفية واكثر المتكلمين لنا ثبوت الحكم او لا وعدم

تحقق مزيل فيظن بقاؤه ولولا ام تقرر الحجة كما قاله البيضاوي

وفي

وفيه ما فيه لعدم ارسال المكاتيب والسلام من البعد سفها ولكان

الثالثة الزوجية كالثالثة بقائها قالوا احكم من غاب عن زيد

بقارة الدار سفه وقيد الثاني مع اعتضاده بمطروحة قلنا العادة

بالخروج قاضية وغلط المثبت ابعد من الثاني فصل القياس لغة

فرع لاصل غلة حكما واجزاء حكم الاصل الفرع بجامع وقد علم

بذلك ركنا الاربعة وليس حجة عندنا الا طريقا لاولويته ومنصوص العلة

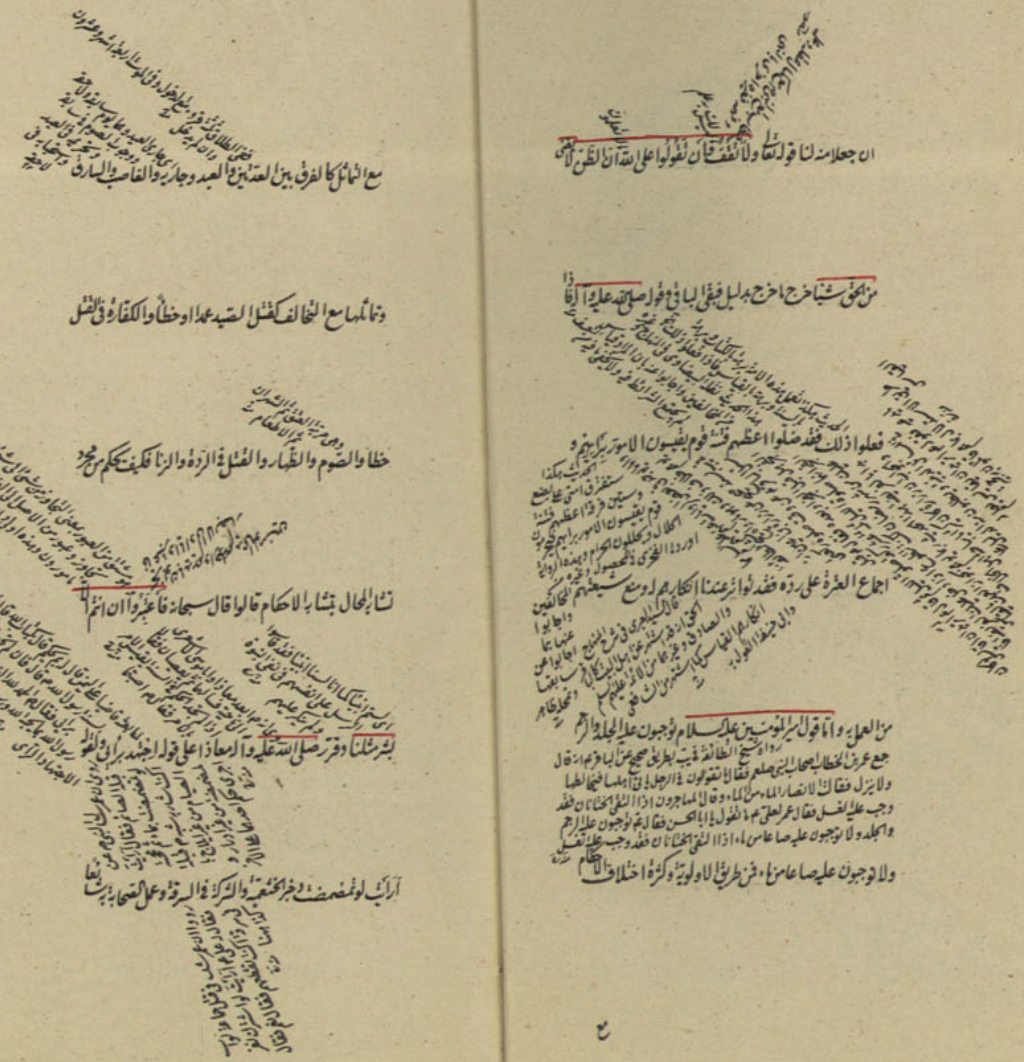

المنهج الثالث في شروط عندهم باطل من اصله فلا ثمرة في ذكر شروطه

المطلب الاول في الامر والنهي

باطل

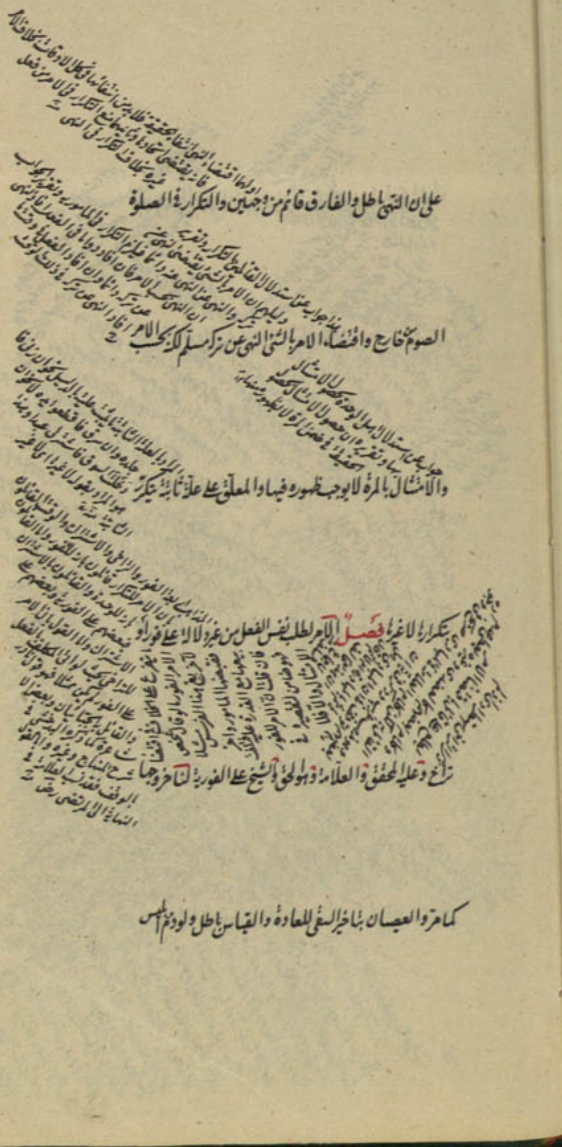

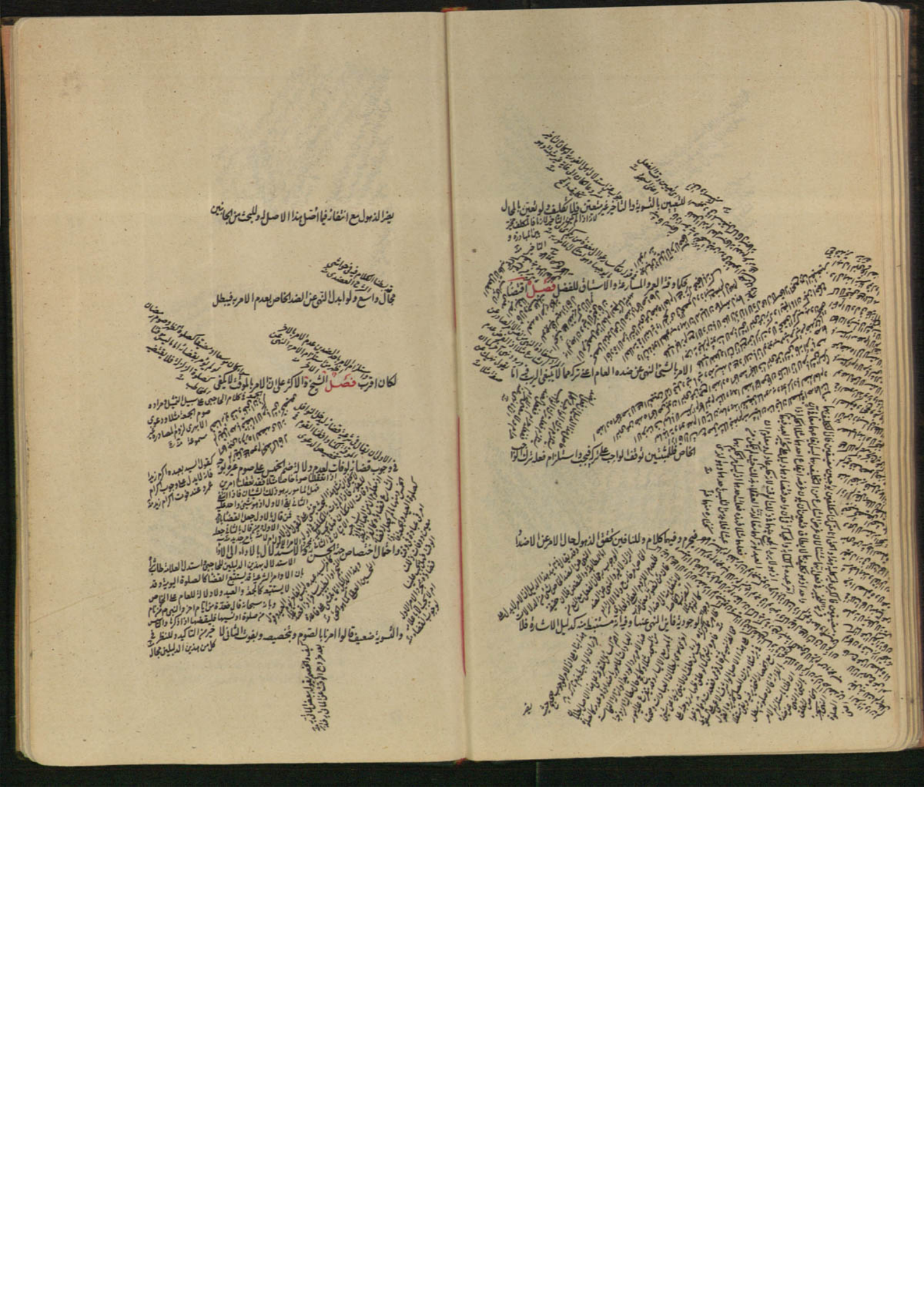

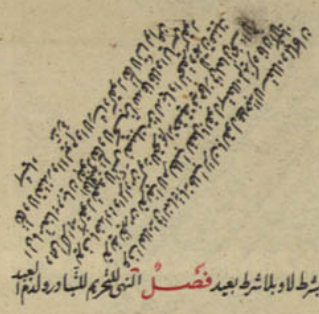

بشرط لا وبلا شرط بعيد فصل النهي للتحريم للتبادر ولذم العبد

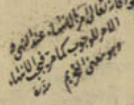

على الفعل بعد قول السيد لا تفعل ولنحو قوله تعالى وانتهوا عنه فانتهوا

وهل المطلوب كف النفس او عدم الفعل قولان حتى للعلامة

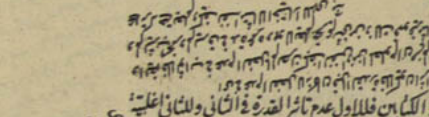

في الكتابين فللاول عدم تاثير القدرة في الثاني وللثاني اغلبية

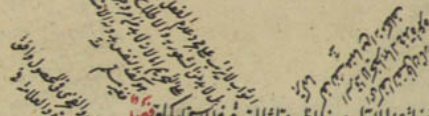

الغفلة عن الاول وبهذا اظهر وتاثير القدرة في الاستمرار كما مر فصل

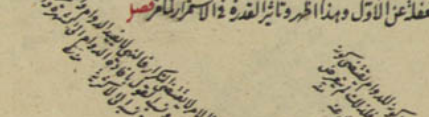

النهي للدوام عند الاكثر والمرتضى اتباعه كالامر للعلامة قولان

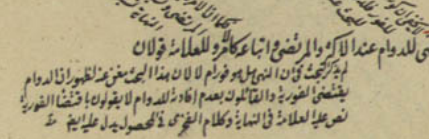

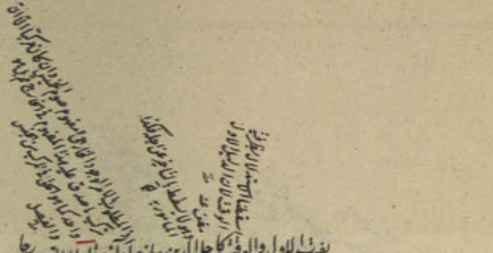

بثبوت الاول والوقت كاجل الدين ويلزم اداؤه فلنا التعدد حاصل

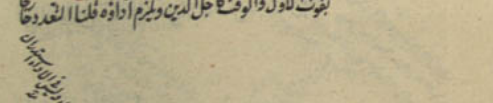

ثم واشتغال الذمة فارق واستدلال الغائب تابع فصل

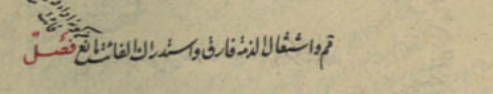

قيل المطلوب بالامر فعل جزئي مطابق للهيئة الكلية لانها لا تحاكيها

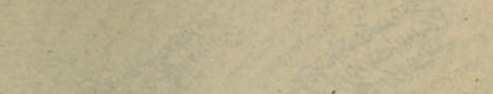

خارجا وقيل بل هي المقيدة والمطلوب مطلق ولنا النزاع الاتفاق

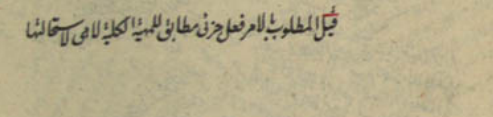

في وجودها للشرط والحق وجودها بوجود افراده فمطلوب ومطلقا

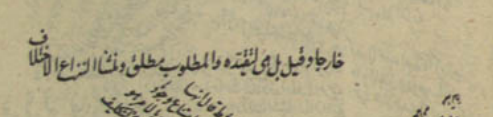

لانها في مقيدة بل شملته والقول بان منشا النزاع عدم التفويض

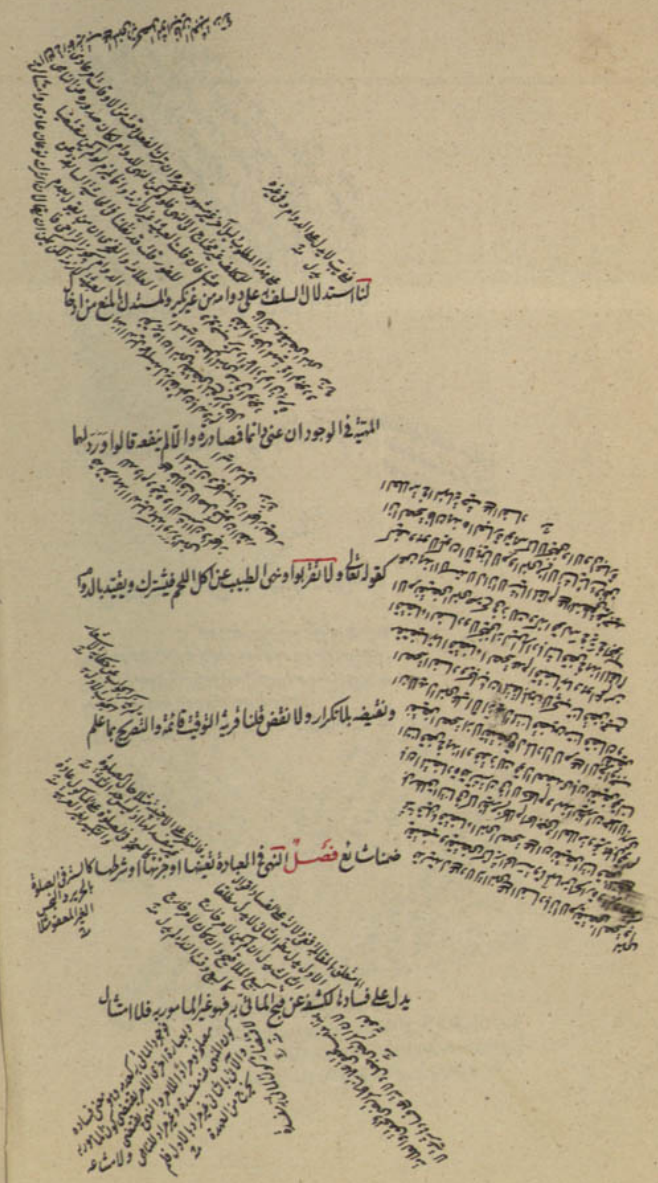

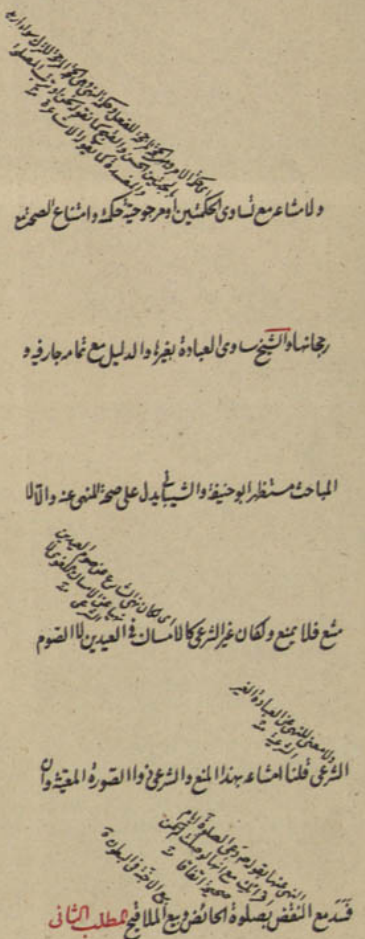

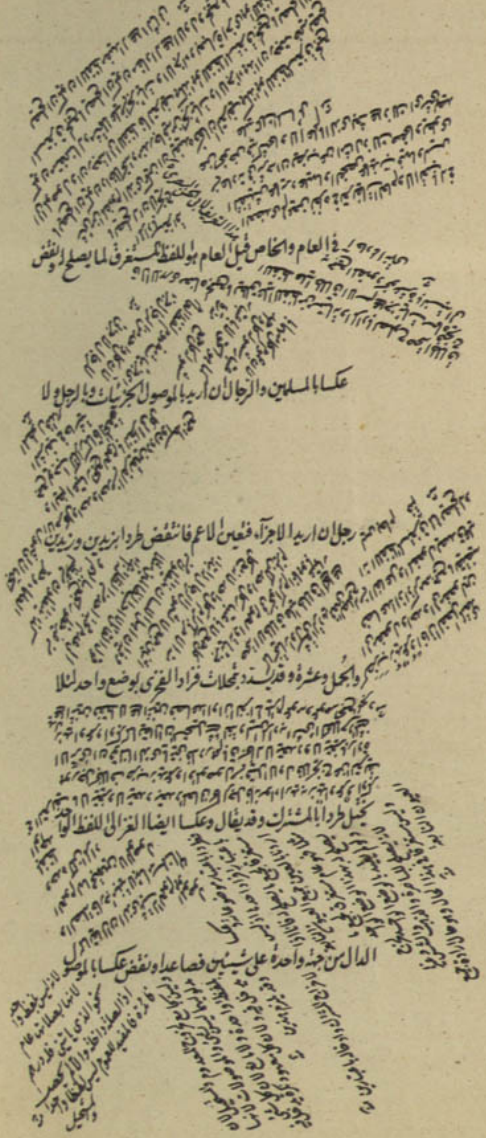

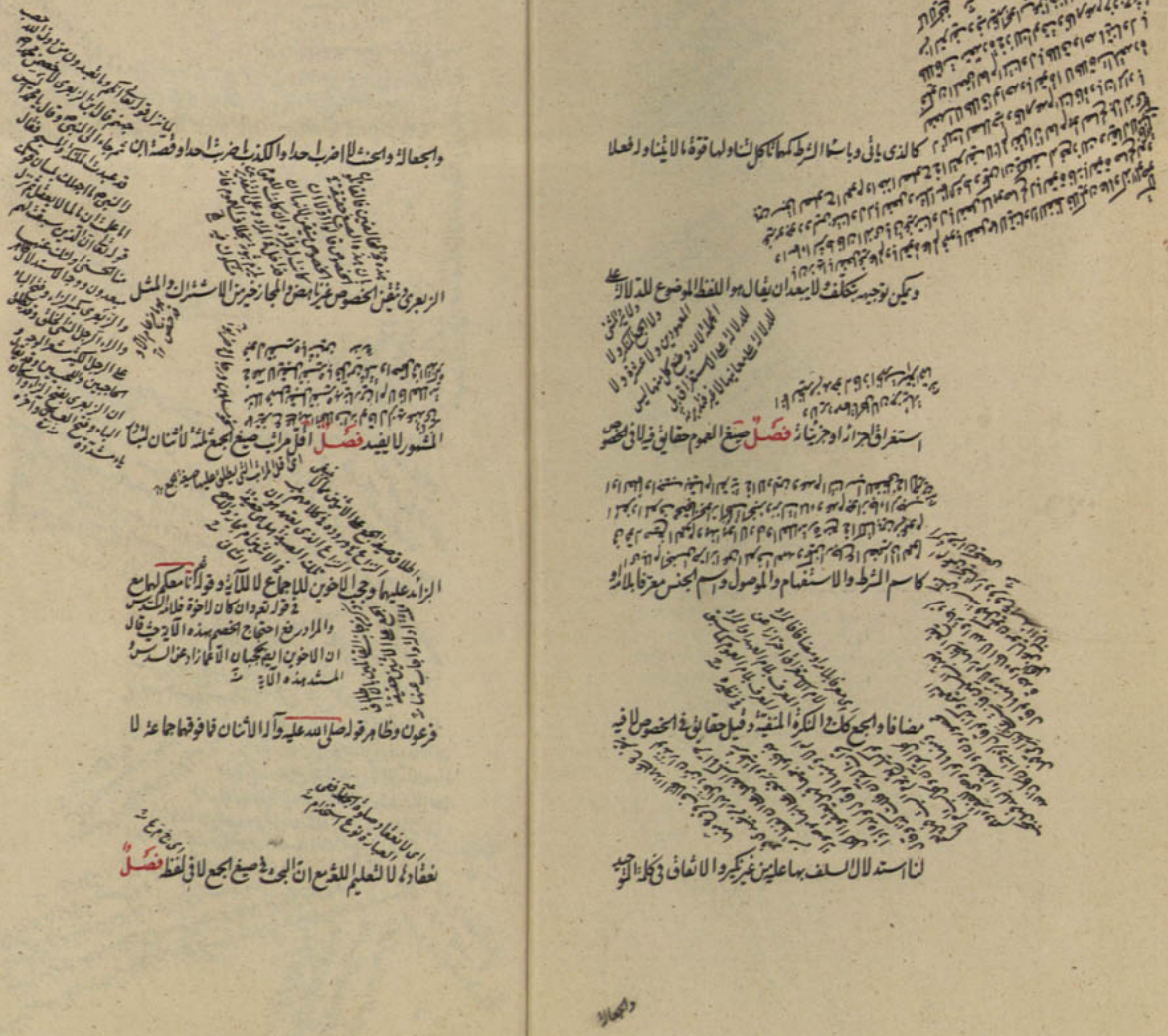

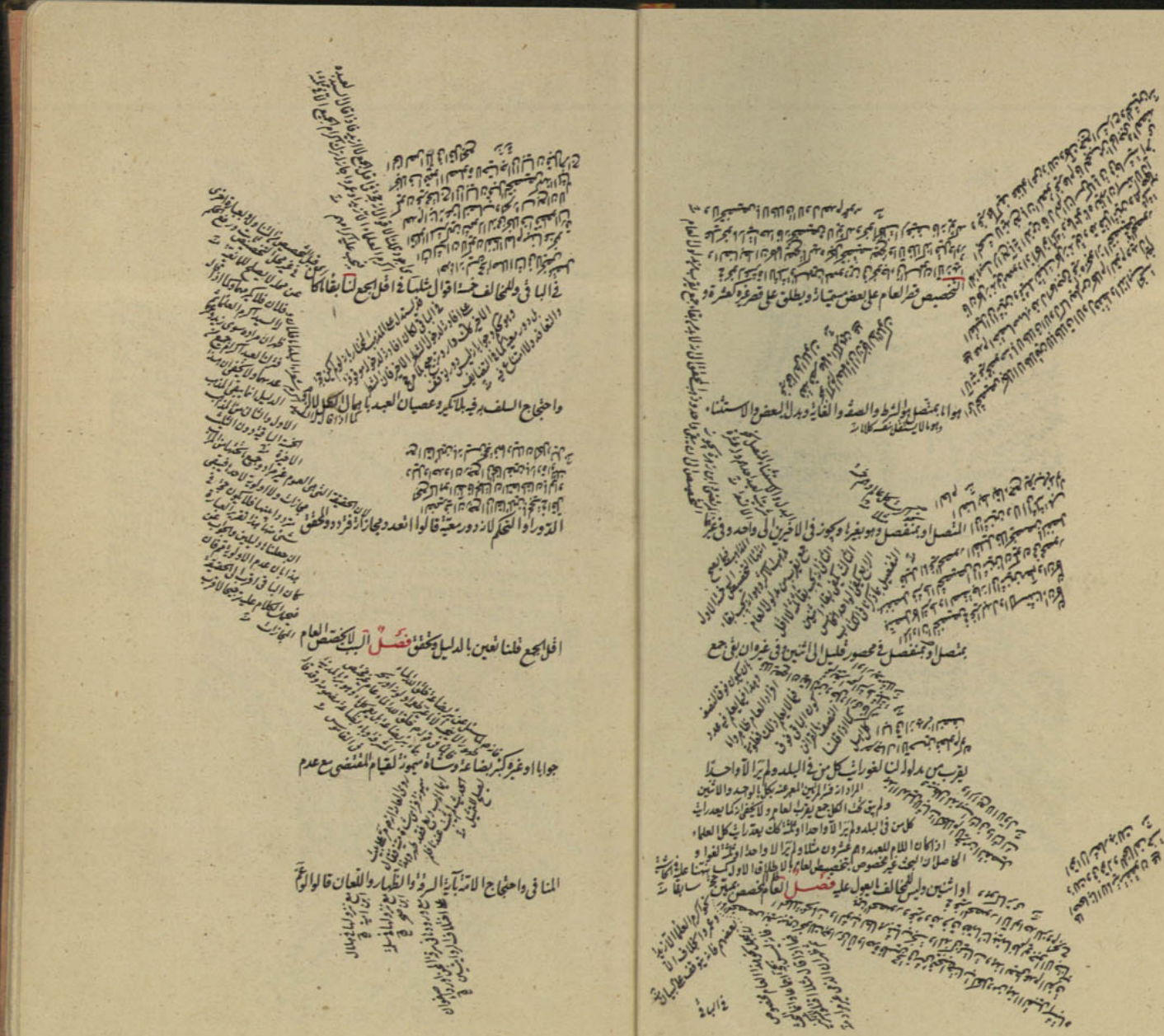

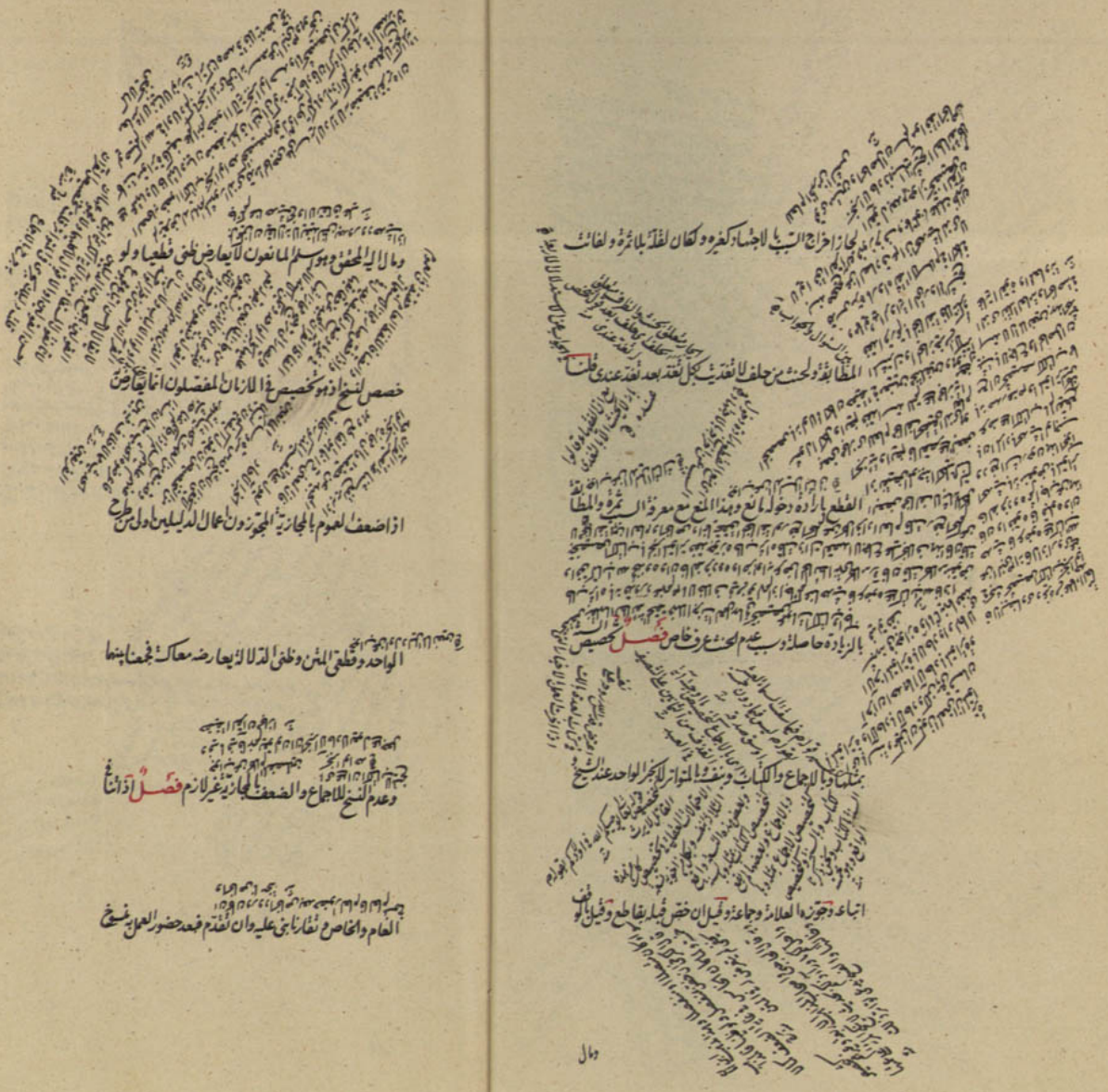

[illegible]

وقبل مخصص وان تاخر فكالمقارن عند المحقق والعلامة وناسخ

عند المرتضى لنا تقدم العام يوجب الفاوه او نسخه وتقديم التجوز اذ

[illegible]

فهو اولى لبث النصوصية كالعموم والتاخر وصف البيانية وان

[illegible]

جعل الشارح كالاول واجماع النسخ معلق على ما الاصل عدمه فلا يطلع

[illegible]

المعارضة **فصل** لا يبادر الى العمل بالعموم قبل ظن عدم المخصص

لنحص عنه لا بالاصالة عدمه لنا شيوع المثل المشهور فحصل الشك

فوجب

فوجب قالوا فيجب عن التجوز لتساويه وليس فليس قلنا الفرق قائم

اى لو وجب الفحص عن المخصص لوجب عن التجوز فلا يجوز الحمل على الحقيقة قبله

للمثل وما قيل من ان اكثر اللغة مجازات يكذبه التتبع كما يصدق

المثل القاضى اشترط القطع بعدم المخصص والمعارض قلنا فيبطل

العمل باكثر الادلة وافادة كثرة البحث او فحص المجتهد له مع السند

اذا القطع بعدمها نادر اذ غير حاصل الا الى اصل الظن

عدم وجدانه

بعد البحث عن الا ليس مع

رجوعه بالاقوى **فصل** الاستثناء المنقطع مجاز لاشتراك لفظه فيعرف مطلق الاستثناء بالدال على مخالفة بالا غير الصفة واخواتها والمستثنى بالمذكور بعد الا غير الصفة واخواتها

ولا معنوى ومن ثم لم يحملوه عليه الا مع تعذر المتصل وقولهم الا

اتبع الظن والا فيلا سلاما ونحوهما غير دال على الحقيقة

وفيه نظر ويشترط الاتصال ولو حكما للزوم جملا قدر المبع

والموجود نحوهما ولا لفاتهم استثناء المقر بعشرة درهما بعد مدة

لما مر وفي من تعيين التكفير مع السهولة الاستثناء اثم ثبت

الرواية عندنا قالوا جوزه ابن عباس الى شهر فلنا لم يثبت او اراد ظهار

ما نوى اه لا فصل الاستثناء المستغرق لغوا تفاقا والاكثر على

جاز

جواز الاكثر من الباقي فصلا عن مساويه وقيل المنع مطلقا اه بعد

خاصة وقيل مطلقا قولنا الا من اتبعك من الغاوين وقوله

الحديث القدسي الا من اطعمته واتفاق الفقهاء على الواحد بعد

الاثنين والكلام جملة واحدة فلا انكار بعد اقراره واستهجان

المثال المصنوع كالاستجهان لواحد واحد الى عشرة فصل

قيل المراد بعشرة في قوله عشرة الا ثلثة معناه وقيل سبعة والاوفق

ولا تناقض لانه بعد اسناد الحكم الى المستثنى منه بعد اخراج المستثنى

بقي الاسناد الا الى السبعة وليس في الكلام حكمان احدهما اثبات العشرة والآخر

نفي الثلثة ليتعارضا للاثبات والنفي بديهي حكم الاثبات لا غير وهو المعتبر عندنا

كالعلامة طاب ثراه والحاجي العضدي وغيرهم وفيه بحث سنعمد اه آخر هذا

البحث

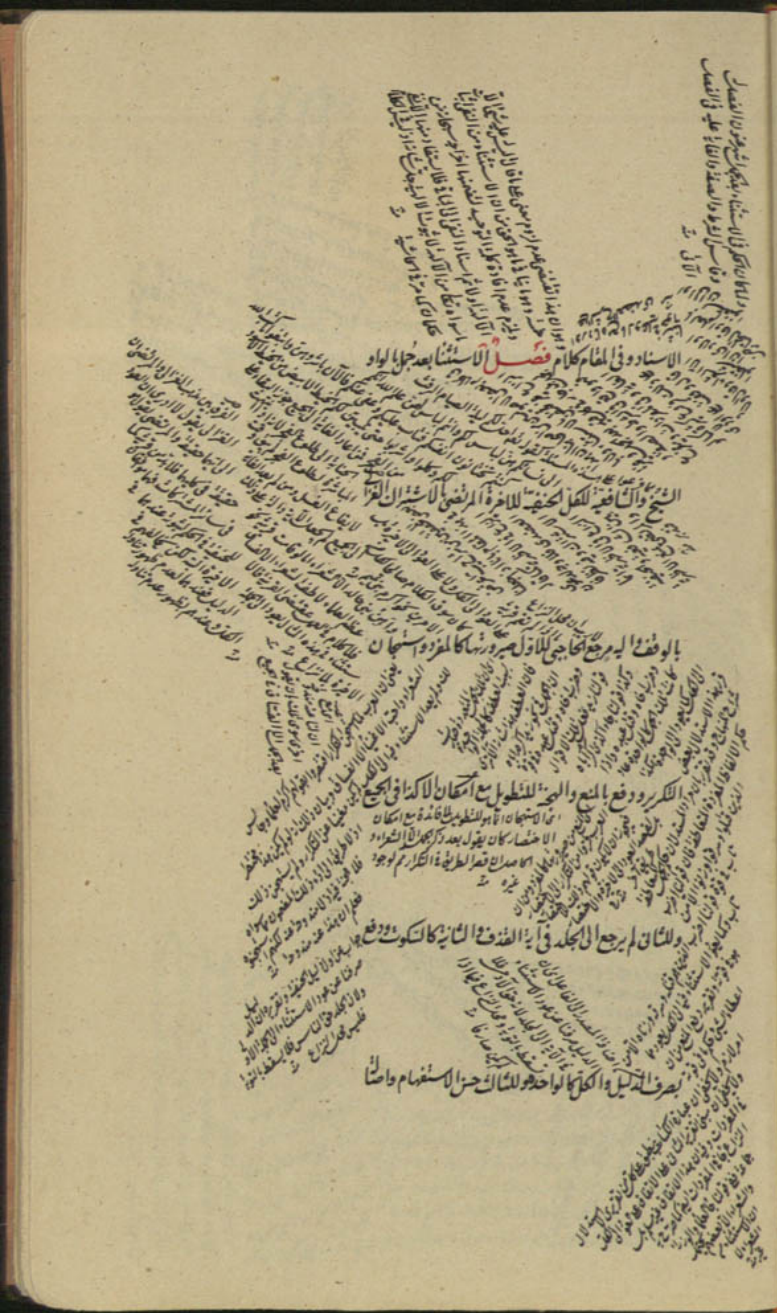

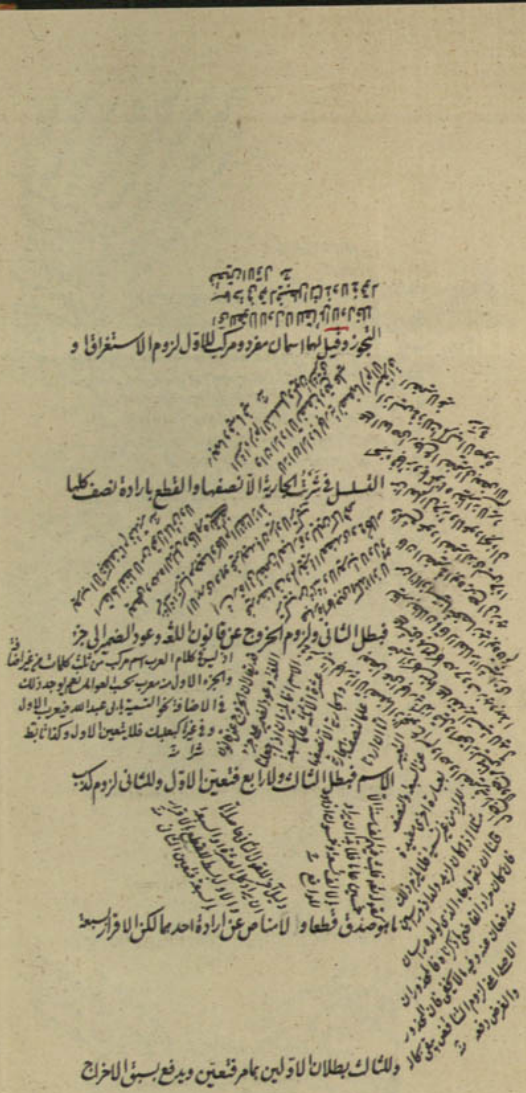

وقيل ان تاخر المقيد لنا البجع ولي تعين البراءة ويرجع الى التخصيص

ومنفيين بعد هما اجماعا وان اختلفوا فيهم مختلفون في المجمل

الطلب الرابع

في المجمل والمبين المجمل ما دلالته غير واضحة

وهو اما فعل او لفظ مفرد او مركب ولا اجمال في نحو قوله تعالى حرمت عليكم

الميتة بظهور المراد ولا في نحو قوله تعالى وعلاوا مستحبا بروسكم

اذا لبا للبعض كامرنا في نحو قوله تعالى السارق والسارقة فا

فقطعوا ايديهما فالمرتضى مجمل في اليد لاطلاقها على كل العضو وبعضه

قيل وفي القطع اليه لاطلاقه على الاباءة والجرح والعلامة و

الفخري والحاجبي لا اجمال فيها لانها حقيقة في العضو الى الكتب

وفهم البعض القرينة والقطع ظاهر في الاباءة وما له مجمل لغوي و

شرعي كطوا صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بالبيت صلوة الا ان

فما فهمه جماعة البين مجمل فصحيح على الشرعي بقرينة بعثه صلى الله عليه وآله

وسلم لتبليغ الاحكام للتعليم للكل **فصل** المبين نقيض المجمل و

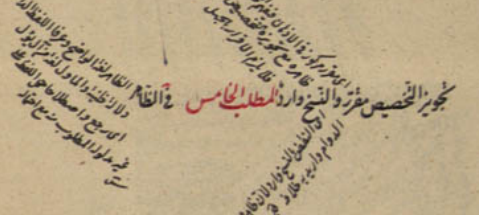

البيان بالقول اجماعا وبالفعل عند الاكثر وتاخيره عن وقت الحاجة

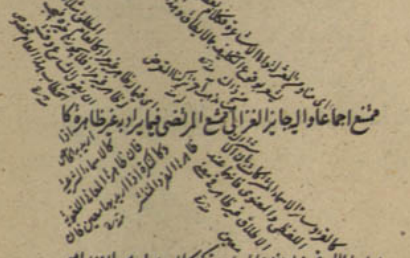

منع اجماعا واجاز الغزالي تاخير المقتضي فجاز ابدا بغير ظاهره كما

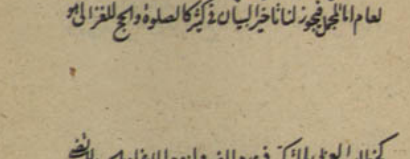

لعام المخصوص فجوز لنا تاخير البيان في كيفية كالصلوة والحج للغزالي ايضا

تجويز التخصيص مقررا والنسخ وارد **المطلب الخامس** في الظاهر

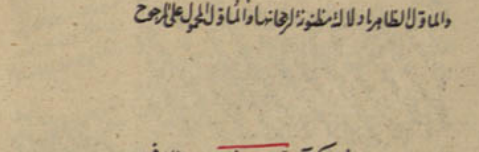

والمأول الظاهر اذا دلالته مظنونة ارجحانها والمأول المحمول على المرجوح

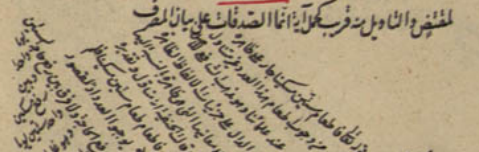

المقتضي والمأول به قرب بكمال آية انما الصدقات على بيان المصرف

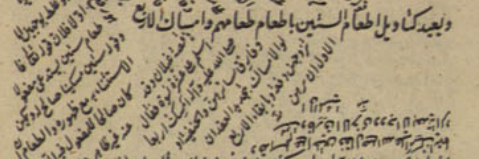

وبعيد كتأويل الطعام السنين بالطعام طعامهم وبيان للابتداء النكاح او الاول وابعد كتأويل خمر فرونه بذلك وتأويل

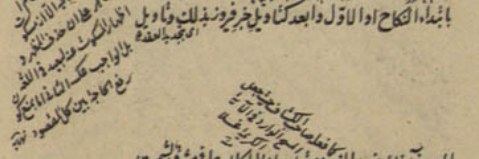

المسح في آية الوضوء بالغسل فدبسطنا الكلام عليه في مشرق الشمس

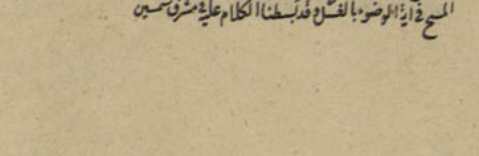

لخطاب العربي بالتركي في عدم الفهم ولزوم الاجزاء بالمجمل للنبي

هو في الثاني لا الاول فلنا فرق بين عدم الفهم اصلا والتردد و

المطلب الخامس في المنطوق والمفهوم والمنظوم دال على اللفظ

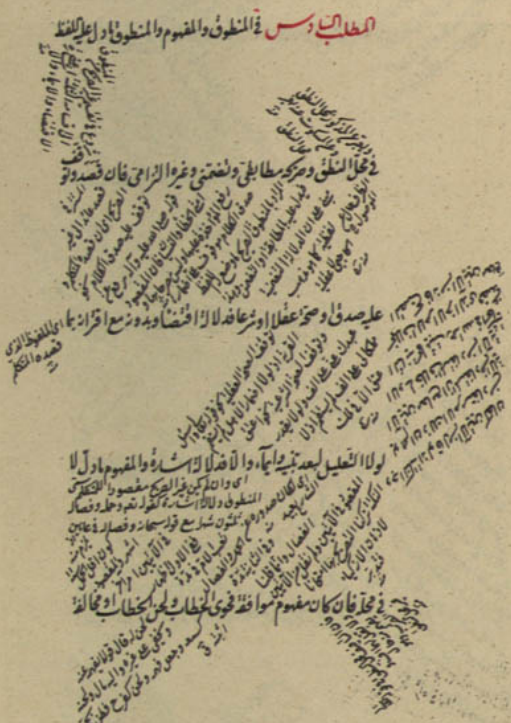

فدليل الخطاب هو مفهوم الشرط والصفة والغاية واللقب والحصر

فصل مفهوم الشرط حجة عند الأكثر وعليه المحققون والعلامة خلافا

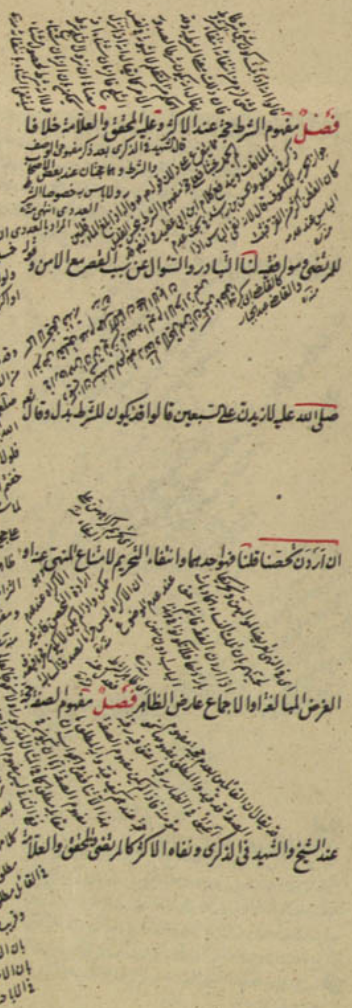

للاول لولاه للغى الوصف كالانسان الابيض حيوان وقول ابى عبيدة

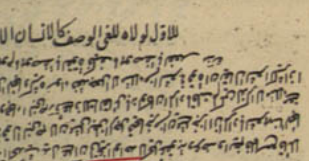

في قوله صلى الله عليه وآله لواحد كل عضو منه وعرضه لسانا ثنا

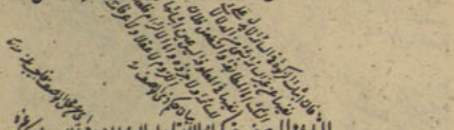

الثالث والوصف فد يكون للاهتمام او للسؤال عن محله او سبب حكمه

او خطوره وكونه اوجودا لا كجعل شيا منهما ثم ولعل قوله عز اجتهاد

فصل مفهوم الغاية حجة عند الاكثر الا المرتضى وبعض العامة لنا

ان المتبادر من نحو صوموا الى الليل بيان آخر وجوبه قالوا اما مرة الصفة

قلنا الصوم المقيد بكون آخره الليل يعدم الليل بخلافه فا ومفهوم

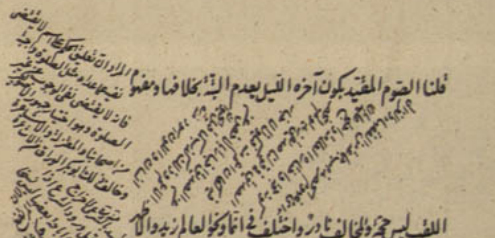

اللقب ليس حجة والخالف ثم درواختلف في انما ونحو العالم زيد والاكثر

حجيتها المطلب السابع في النسخ وهو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

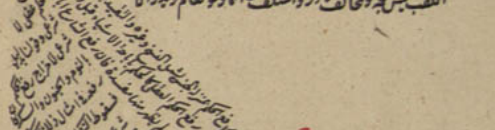

سا خر ووقوعه اجماعي ونفاه الاصفهاني بيانا في القرآن وآية

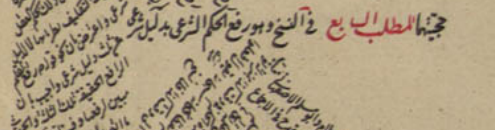

العدة والصدقة والبات بكذبه وقوله سبحانه وتعالى

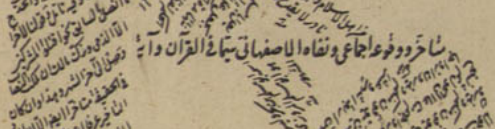

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا يعتد به وانا في الثورية من

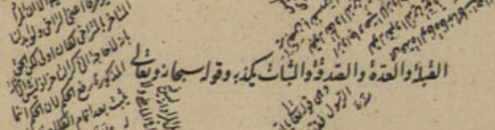

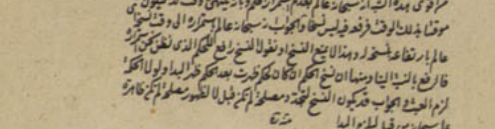

امر آدم بتزويج بناته بنيه كذب اليهود وما نقلوه عن يهوذا قرنة او بريد الجمل

الزان كما نقدت الثورة في عنق العبد والمصلي كخلاف ما حملاف الآية

وسائر شبههم ظاهرة الدفع **فصل** هل يجوز نسخ شيء قبل حضوره

اكرنضي والتسبيح والعلامة والمغفرة لاوالمفيدة والحاجيق اكرالاشارة

نعم للاول لزوم البداء وتعلق الامر بمتعلق النهي وان حسن قبح النهي

قبح قبح الامر والثاني قوله تعالى يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب الى

لنحن

لنحن ونسخ تقديم الصدقة وذبح بعيرة ومساواة الرفع بالوث

وكل نسخ كلف والحق ان المعرض على كل من الفريقين سنظهر **فصل**

نسخ الكتاب والسنة متواترة وآحادا بالمثل والكتاب بالمتواترة وهي

به لاحدهما بآحاد او الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ الا ان يحقق انقطاع

الوحي وقد نسخ التلاوة ولا الحكم والعكس وهما معا وهو بالاشق

كعاشورا رمضان وبلا بدل كآية الصدقة [illegible]

تنافي كالتخصيص وليس للمجتهد الفعل بما عنده **المطلب الرابع** في الاجتهاد

والتقليد والاجتهاد لملكة يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي الفرعي

من الاصل فعلا او قوة قريبة العلامة في النهاية استفراغ الوسع

في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية بحيث يحس من النفس العجز عن المزيد فيه

احتراز عما يجب على المجتهد في حق نفسه

العلامة في التهذيب ويراد بالفقيه من يمكنه الفتيا واذا جنى الاجنبي بعد عن

الاستنباط

الاستنباط وينقضان طرادا بالمستفرغ العاجز عن الاستنباط وعكسا بمن

الخبر جائز لرواية ابي خديجة عن الصادق عليه الصلوة والسلام والرضى

المساواة في الاطلاع على دليل الحكم فلا فرق والنقض عن المطلق

غير قادح كالعالم والاعلم لوهم الدور بط والاجتهاد المختلف

فصل احكام النبي صلى الله عليه وآله يجوز اجتهاد

باجماعنا وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى والوحي لا يكون بمجتهد لا

يحمل ما يظن به وجها كما جنحا ذا بقوله لئلا فاعتبروا ولعله صلى الله عليه

وآله بعصمته عن الخطا فاحكامه قطعية لا اجتهادية وهذا يعم سائر

المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين وآية العصمة قطعية كما حمل الله

وهي آية المباهلة غير المسائل الدينية والا لكان مخلة بهم وتمنع كون

الاذن حكما شرعيا والتخيير الى شوقي الهدى ثم ايجاب فضل النفع ممكن

وكذا سرعة الوحي الى الاستثناء الا ذفر وليس البعد من سرعة الاجتهاد ببعيد

سماع العباس استثناؤه من صلى الله عليه وآله محمل وبين فضيلة تزان

لما فوقها او لغرض مهم لهم لو كان وهي لما اجتمد كما حرم بالاتية طبيعتهم

بالنقل من الكتب فصل المشهور عدم النصوص شيوع خطة السلف

بعضهم بعضا بلا نكير ولما روي ان للمصيب اجرين وللمخطي واحدا والمراد

اجماع النقيضين وليس شركا كالاختلاف المتعلق ولا ستلزم اعتقاد

كل منهما رجحان امارة تخطئة احدهما فيه ولتبعية الكل مجال ويلزم

المغترة المخطئة عند نفر الرأي سبق اهم المقلد والمقلد باتباع خطا

وهو قبيح عطلاء وقيل فصل لابد لمن يجتهد في مسئلة من تحصيل ما يقف

عليه الاجتهاد فيها من العلوم العربية والمنطق والاصول التفسير و

المحدث والرجال وظن عدم الاجماع على خلافها ولا يتبع ذلك

[illegible] لفقها وقوة على رد الفرع الى الاصل وهي العدة في

[illegible] النظر بكثرة الفقه بل يستحب الحكم والتفصيل

زمان زادت فيه القوة بكثرة المارسة والاطلاع غير بعيد والاحتمال

الفاسق نافع له للغير والمجزى بطله فيما لم يجز فيه اذا ضاق وقت

وتقليد الافضل متعين عندهم مختلفون ويجب مع التساوي

كالمجتهد مع التعارض والتكافؤ فصل هل يكفي التقليد في اصولهم

يجب النظر لهم بجزم للاول والثالث لزوم الدور ان وجب

صلى الله عليه وآله من الكفار بكلمتي الشهادة بلا تكليف باستدلال

قوله عليكم بدين العجائز ونهيه الصحابة عن الكلام في مسئلة القدر و

عدم نقل الاسناد لاحد منهم وعدم امر احدهم احدا به وان

الاصول الخ مض اد آلة من الفروع فهي دالة التقليد وان الشبهات كثيرة

والنظر مظنة الوقوع في الضلالة والتقليد اسلم وان قول من يوثق

به كالنبي والامام بل العدل العارف قد يقع في النفس مما تفيده هذه

الدلائل المدونة وان قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون

مطلق

مطلق غير مقيد بالفروع والثاني ذم التقليد في الكتاب المجيد وحث

الفروع بالاجماع فبقي الاصول وايجاب النظر على النبي صلى الله

عليه وآله وبقوله فاعلم انه لا اله الا الله فالمراد اولي الطلب

والاجماع على وجوب العلم باصول الدين والتقليد لا يحصله الجواز

الكذب واجماع النقيضين والخروج عن التقليد وجوب النظر

عندنا عقلي والاكتفاء بالشهادتين اعتمادا على ما تشهد به عقولهم

العجائز من كلام سفيان والنهي للصحابة عن الجدال وعدم النقل و

الالزام لوضوح الامر مع قلة الشبه واغضية ما نظمن به النفس

ممنوع بل انما هي فيما ترد به الشبهة والمظنة يجري في المقلد فيسئل و

ينتهي الى ناظر ويلزم المحذور مع زيادة احتمال كذبه والرجوع الى المعصوم

ليس تقليدا والا وقعية في غير ممنوعة والسؤال عن بشرية الانبياء للطعن

بهذه خلاصة ادلة الطرفين للبحث في اكثرها مجال الى اشتراط القطع

يرجع الكلام واثباته بشكل وبالله الاعتصام المنبع الخامس

في الترجيحات الترجيح تقديم المارة على اخرى في العمل بموجبها الحاصل

اقتران الامارة بما يقوى به على معارضها والا تعارض في قطعيين لا

جماع النقيضين ولا قطعي وظني والترجيح في التقليدين اما بالسند

او المتن او المدلول او الخارج فالمستند بالعلو وكثرة الرواة وزيا

الفقه والعقابة والعربية والعفة والورع والضبط وكثرة

واعدلتهم واعليتهم بالرجال وبالبيرة والسافة والعرب والحجرة

والحفظ ومخالطة العلماء والتحمل بالغا وعدم البأس بالضعيف

فصل وأما الذين فالتسند على الرسل والمقرو على المسموع و

المسموع على شبه والمؤكد على العاري والخفيف على الجاز وافزه على

ابعده والقلة على الكثرة وهو على المشترك والخاص على العام وغير

المخصص عليه والفصيح على غيره لا الافصح عليه والملفوظ على المفهوم

والمواظبة

والمواظبة على المخالفة والاقتضاء على الاشارة ومقتضى التعليل

على عديه والمنقول بلفظ على بامعناه والعام المخصص على الخاص

الماول فصل وأما المدلول فالتحريم على الاباحة والاثبات على

النفي وما تضمن وراء احد على الموجب والعتق على عدمه واما الخارج

فالمعتضد بغيره على عديه وما عاضده اظهر ومذكور بالورود وما

على به الاعلون وما دليا وليا ارجح ويركب المرجحات مثنى وثلاث

رباع فصاعدا فاتبع منها الاقوى الزم ما هو اقرب الى التقوى

والحمد لله على نعمائه والصلوة على سيد انبيائه

واشرف لباس التقوى

بتوفيق الله تعالى
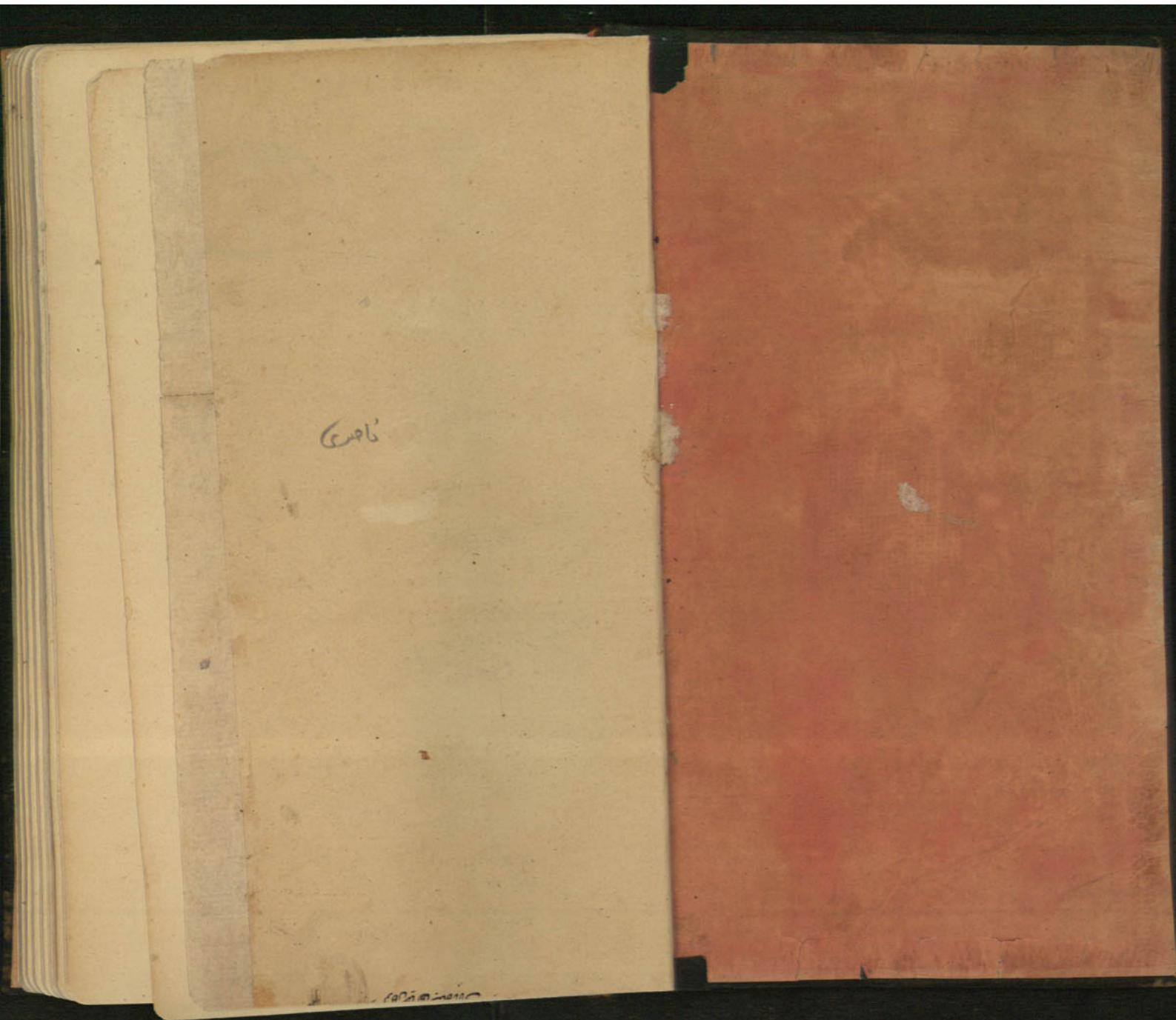
تمت